عناصر دعم معززات الأمن الوطني العراقي: دور أمن الطاقة بعد عام 2003 انموذجا

أ.م. د سعد عبيد السعيدي*
باحث من العراق

*جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية

Saad.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq

ملخص :

بعد أن توسعت المساحة المفاهيمية للأمن الوطني العراقي بعد 2003 في ضوء التطورات الدولية المتعلقة بالأمن بات التركيز على التنمية ورفاهية الانسان وضمان حقوقه وحمايته من التهديدات الفعلية والمحتملة وتحقيق مصالحه المادية والمعنوية في حياة هانئة تتوفر فيها متطلبات الحياة الطبيعية جوهر عملية الأمن بعد التحول من فرضية الأمن الوقائي الى الأمن الشامل .ومن بين اهم متطلبات تحقيق الأمن الوطني بصيغته الجديدة هو تأمين الحصول والوصول لمصادر الطاقة بأشكالها المختلفة التقليدية منها والمتجددة وبطريقة مضمونة وتنتج عنها توفير موارد وعناصر تدعم بالنتيجة رفاهية المجتمع ومتانة وكفاءة الاقتصاد وتعزيز عناصر قوة الدولة وهو ما بات يفكر فيه صناع القرار والمسؤولين عن صياغة استراتيجيات الأمن الوطني في دول العالم بشكل مضاعف، والعراق ليس استثناءاً من هذه الدول بل هو بحاجة مضاعفة الى ترسيخ مدخل أمن الطاقة باعتباره واحدا من أهم معززات الأمن الوطني انطلاقاً من أهميته في دعم الاقتصاد وتعزيز قدرات الدولة ومساعدة الحكومة في النهوض بالأعباء والمتطلبات الاساسية .

كلمات مفتاحية : الأمن الوطني العراقي، أمن الطاقة، معززات الأمن.

Elements of supporting Iraqi national security enhancements: The energy security role after 2003 as a model

Assist. Prof. Dr. Saad Obaid Al-Saeedi

ABSTRACT

After the expansion of the conceptual space for Iraqi national security after 2003 in light of international developments related to security, the focus was on development and human well-being, ensuring their rights and protecting them from actual and potential threats, and achieving their material and moral interests in a comfortable life that meets the requirements of normal life, the essence of the security process after the shift from the premise of preventive security to comprehensive security. Among the most important requirements for achieving national security in its new form is to secure obtaining and access to energy sources in their various forms, both traditional and renewable, in a secure manner, which results in the provision of resources and elements that ultimately support the well-being of society, the durability and efficiency of the economy, and the strengthening the elements of state power, which is what decision-makers and those responsible for formulating national security strategies around the world are thinking about doubly. Iraq is not an exception to these countries, but it needs to doubly consolidate the approach to energy security as one of the most important enhancers of national security, based on its importance in supporting the economy and strengthening the capabilities of the state and assisting the government in the advancement of the burdens and basic requirements.
KEY WORDS: Iraqi national security, energy security, security enhancements.

المقدمة

تُعدّ عملية حماية الأمن الوطني لدولة ما من بين أهم مهام النظام السياسي القائم سواء عبر خلق وتعزيز الفرص المتاحة واللازمة لحماية الأمن الوطني أو عبر مواجهة تحدياته المختلفة، وكل هذا يتم في إطار استراتيجية شاملة وواعية تدرك الأهمية القصوى للأمن الوطني وتوظف السياسات والموارد المتاحة الكفيلة بتحقيقه.

إن مفهوم الأمن الوطني في الدولة العراقية الحديثة يعني: قدرة الحماية الذاتية المتكاملة المتأتية من الخطط الشاملة والتطبيقات المتجانسة التي تمكّن الدولة من خلال مصادر قدراتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية على حفظ أمن ومصالح الوطن والمواطن في السلم والحرب وعلى تنوّع مساحات الحقوق والواجبات والمسؤوليات والأهداف في دوائرها الشخصية والجماعية الشعبية والرسمية.

أهم متطلبات تحقيق الأمن الوطني بصيغته الجديدة هو تأمين الحصول والوصول لمصادر الطاقة بأشكالها المختلفة التقليدية منها والمتجددة وبطريقة مضمونة، وتنتج عنها توفير موارد وعناصر تدعم بالنتيجة رفاهية المجتمع ومتانة وكفاءة الاقتصاد وتعزيز عناصر قوة الدولة

وبعد أن توسعت المساحة المفاهيمية للأمن الوطني العراقي بعد 2003 في ضوء التطورات الدولية المتعلقة بالأمن، بات التركيز على التنمية ورفاهية الإنسان وضمان حقوقه وحمايته من التهديدات الفعلية والممكنة وتحقيق مصالحه المادية والمعنوية في حياة هانئة تتوفر فيها متطلبات الحياة الطبيعية جوهر عملية الأمن وفقاً للإمكانات المتاحة بعد التحول من فرضية الأمن الوقائي الى الأمن الشامل.

ومن بين أهم متطلبات تحقيق الأمن الوطني بصيغته الجديدة هو تأمين الحصول والوصول لمصادر الطاقة بأشكالها المختلفة التقليدية منها والمتجددة وبطريقة مضمونة، وتنتج عنها توفير موارد وعناصر تدعم بالنتيجة رفاهية المجتمع ومتانة وكفاءة الاقتصاد وتعزيز عناصر قوة الدولة، وهو ما بات يفكر فيه صنّاع القرار والمسؤولين عن صياغة استراتيجيات الأمن الوطني في دول العالم بشكل مضاعف.

والعراق ليس استثناءاً من هذه التطورات الدولية المتعلقة بمكانة أمن الطاقة في استراتيجية الأمن الوطني مع الأخذ بنظر الاعتبار الفارق الذي تسببه درجة الاهتمام بأمن الطاقة بين دولة وأخرى، فعلى الرغم من تعاظم دور أمن الطاقة في تفاصيل الحياة الأمر الذي وضعه في صلب أهتمام دوائر ومراكز صنع القرار الاستراتيجي المتعلق بالأمن الوطني في الكثير من دول العالم، غير أنه في العراق لا يزال لم يحظ بالمكانة المناسبة في استراتيجيات الأمن الوطني المتعاقبة التي

من المفترض أنها تعمل على تفعيل معززات الأمن الوطني وتواجه مهدداته، وهذا خلل واضح في استراتيجيات الأمن الوطني العراقي الثلاثة نؤشره كباحثين وندعو الى تلافيه في المستقبل، حيث تم التعامل مع أمن الطاقة من قبل صنّاع القرار والمسؤولين عن صياغة مبادئ استراتيجيات الأمن الوطني العراقي بطريقة هامشية، لا توحي أنه يمثل عنصر بالغ الأهمية والأثر في تعزيز الأمن الوطني في كل دول العالم لا سيما بعد تطور مضامين الأمن الوطني، وكأن لا صلة له برفاهية المجتمع ووسائل تأمين حياته الضرورية منها وغير الضرورية، ولا اعتباره أهم مرتكزات أي استراتيجية وطنية شاملة يراد صياغتها للحفاظ على أمن ومصالح العراق وحفظ كرامة شعبة وتعظيم الفرص الاجتماعية ومواجهة التهديدات المختلفة النابعة من البيئتين الخارجية والداخلية .

فحقيقة الأمور تشير الى أنه مدخل لتكوين باقي عناصر القوة المادية والمعنوية، حيث لا عبرة في الحديث عن قوة عسكرية بدون اقتصاد قوي يدعم عملية الإنفاق على التسلح والتدريب والتجهيز والإنفاق على تكاليف الحرب أو الردع، ولا مجال للحديث عن استقرار اجتماعي ورواج ثقافي دون تأمين الفرص المادية والمعنوية الضامنة لذلك، ولا عبرة في الحديث عن تطور تكنولوجي دون إنفاق المبالغ الكافية على البحث والتطوير والابتكار لزيادة محتوى الذكاء الصناعي ودعم قطاعات الانتاج الأخرى , ولا مجال للحديث عن استقلال أو استقرار أو تأثير أو نفوذ سياسي دون تحقيق كل ما سبق عبر بوابة الاقتصاد بالدرجة الأساس، والذي يعتمد بدوره على الطاقة كمحرك أساس لكل دواليب الحياة العصرية والتقدم والابتكار والانتاج والبناء . فهل يمكن تصور أي استراتيجية ناجحة وشاملة لتعزيز الأمن الوطني وهي لا تضع مهمة تحقيق أمن الطاقة في قائمة أولوياتها؟

لذلك يجب على صنّاع القرار والمسؤولين عن الأمن الوطني العراقي أن يدركوا مدى أهمية دور أمن الطاقة في تعزيز الأمن

الوطني بمفهومه الحديث وخطورة تجاهل تحقيق أمن الطاقة الذي سينعكس على تأكل نواة قوة البلد الصلبة المتمثلة بالطاقة التقليدية، وفقدان فرصة تنمية مصادر الطاقة المتجددة من جهة وضياع الفرص الاجتماعية المتمثلة بتلاشي مساهمة الطاقة في تأمين فرص العمل المتزايدة والاستقرار الاجتماعي والتقدم الحضاري والعمراني ولا في دفع قطاعات الانتاج الأخرى عبر التكامل الايجابي معها للتوسع وتحفيز النمو التكنولوجي وسحبه الى واجهة الأداء الاقتصادي لجعله قاطرة في النمو والتقدم .

كل هذه الفرص وغيرها مرتبطة بمفهوم أمن الطاقة الحديث الذي توسّع ليشمل قاعدة مادية وغير مادية تتسم بها الدول والشعوب الحديثة، وتقام على أساسها الاقتصادات الواعدة وتُرسم على أساسها الدول سياساتها وتصاغ وفقاً لفروضها استراتيجياتها الشاملة، ومن هنا فأن دور أمن الطاقة بمفهومه الحديث دور محوري في دعم معززات الأمن الوطني العراقي بعناصر قوة مضافة يجب على صنّاع القرار وواضعي استراتيجيات الأمن الوطني الحذر من التهاون في تحقيقها، ومن كل ممّا سبق تنبع أهمية البحث الأساسية التي ستقودنا الى مشكلة البحث وكالتالي .

دور أمن الطاقة بمفهومه الحديث دور محوري في دعم معززات الأمن الوطني العراقي بعناصر قوة مضافة يجب على صنّاع القرار وواضعي استراتيجيات الأمن الوطني الحذر من التهاون في تحقيقها

مشكلة البحث: وهي عبارة عن سؤال رئيس حول عنوان البحث يستند الى الآتي: (هل أسهم أمن الطاقة في دعم معززات الأمن الوطني العراقي الأخرى منذ عام 2003؟ وما مدى وطبيعة تلك المساهمة؟)

فرضية البحث: وللإجابة عن هذا السؤال المركزي فإن البحث يقوم على أساس فرضية مركزية قوامها (أن أمن الطاقة أسهم بشكل محوري في دعم معززات ومقومات الأمن الوطني العراقي منذ عام 2003 ولا يزال يمثل العنصر الأساس الداعم لباقي عناصر قوة الدولة، وعليه تعتمد كل خطط الدولة وأنشطتها الأساسية رغم تجاهل صنّاع القرار لأهميته القصوى ومحدودية مساهمتهم في ضمانه).

منهج البحث: يقوم البحث على أساس منهج علمي رئيس هو المنهج الاستنباطي الذي ينطلق من العام الى الخاص، حيث اهتم البحث في البداية بدراسة معززات الأمن الوطني العراقي بشكل عام، ثم التخصص بواحد من هذه المعززات وهو أمن الطاقة لمعرفة دوره في دعم الأمن الوطني العراقي وباقي معززات الأمن المختلفة.

المبحث الأول: الأمن الوطني العراقي

يُعدّ الأمن الوطني من المرتكزات الأساسية لاستمرار استقرار الدولة، لذا أخذ جانب كبير من الاهتمام من قبل صنّاع القرار والباحثين والمختصين، وسنتطرق لمفهوم الأمـن الوطني ومؤسسات واستراتيجية الأمن الوطني العراقي.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الوطني

يُعدّ موضوع الأمـن من أهم القضايا التي ناقشها الفكر السياسي والعسكري وغيرهما، خاصة بعد أن أسهم ازدياد حجم التهديدات والتحديات للدولة المعاصرة نتيجة للتطور والتوسع الكبير في المجالات كافة، ولاسيما بعد أن أدركت الشعوب أن تهديد أمنها لم يعد مقتصراً على الجوانب العسكرية وتهديدات الغزو والعدوان المباشر، بل اتخذ أشكالاً أخرى قد تكون اقتصادية أو ثقافية أو سياسية أو تكنولوجية أو إعلامية[1]، فالأمن أصبح عبارة عن معنى شامل في حياة الإنسان والمجتمع عموماً، ولا يتوفر الأمن للإنسان بمجرد ضمان حياته فحسب، بل أصبح اليوم هو عماد الحياة الإنسانية بجميع مفاصلها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في الحاضر والمستقبل، لهذا عدّ الأمن على أنه الدعامة الأساسية لأي تنمية اقتصادية وسياسية [2].

عرّفت الموسوعة السياسة الأمن بأنه : «تأمين سلامة الدولة ضد الأخطار الخارجية والداخلية التي قد تودي بها الى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي» [3]، بينما يرى (مازن إسماعيل الرمضاني) بأن هناك صعوبة في تحديد تعريف شامل للأمن تتفق الآراء والأفكار على مضمونه [4]، أما (باري بوران) (Bary

(1) عبد السلام إبراهيم بغدادي، مفهوم الكيان الصهيوني للأمن القومي، دار الشؤون الثقافية، سلسلة الدراسات، العدد378، بغداد، 1985، ص11.

(2) نواف قطيش، الأمن الوطني وإدارة الأزمات، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص14.

(3) محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت، 1987، ص26.

(4) مازن إسماعيل الرمضاني، الأمنو القومي العربي والصراع الدولي، مجلة العلوم القانونية والسياسية , كلية القانون والسياسة جامعة بغداد , العدد 17 بغداد، 1981، ص ص9-10.

Boran)، فيعرّف الأمن، بأنه العمل على التحرر من التهديد، وفي سياق (النظام الدولي)، فهو قدرة الدولة والمجتمع الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغير التي تعدّها معادية في سعيها لضمان الأمن[5].

وذهب (روبرت ماكنمارا) وزير خارجية الولايات المتحدة الأسبق أيضاً الى القول: إن الأمن هو التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية في ظل حماية مضمونة وإن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدرتها ومواجهتها لإعطاء فرصة لتنمية تلك القدرة تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل) أي أنه ربط الأمن الوطني بالتنمية [6].

ومن الناحية الجغرافية فأن الأمن يقسم إلى [7]:

أ-الأمن الوطني: وهو أمن الدولة.

ب-الأمن الإقليمي: وهو الأمن المشترك لمجموعة من الدول.

ج-الأمن الدولي: وهو أمن العالم كله، وأصبح اليوم يعرف بالأمن الإنساني المشترك.

شهد مفهوم الأمن الوطني وبصورة عامة تطوراً كبيراً فالاتجاهات التقليدية ربطته بمفهوم الأمن العسكري وانطلاقاً من أن التهديدات العسكرية التي تواجه الدولة هي تهديدات خارجية أكثر من كونها داخلية وأن مشكلة الأمن لدى الدول إنما ترتبط بتوجيه خارجي ممّا يدفع الدول الى ربط أمنها الوطني باستعداداتها العسكرية وسياسات عسكرية متعددة كالتحالفات والتسلح والردع [8]، أما مفهوم الأمن الإقليمي والأمن الدولي، فتعدّ محصلة علاقات الأمن بين دول الإقليم أو دول العالم[9]، ويمثل موضوع الأمن الوطني أهمية كبيرة لمختلف الأنظمة السياسية، فهو يحظى بأولوية التفكير الاستراتيجي سياسياً واقتصادياً وعسكرياً لأسباب عدّة منها[10]:

1. كونه المحرر للسياسة الخارجية لأي دولة أو مجموعة دول.
2. ارتباطه بالتهديدات والأطماع الخارجية التي تخوض صراعاً

(5) Harold Lasswe and Kaplan, American national Security, in J. F Richard and St. r. Sturm, American Defense Policy,vol 10, the Hopkins Univeristy Press, 1984, p19.

(6) Robert Mac Nainora, The Essence of Security, (New York: Haspen and Row, 1968), p. 60.

(7) هايل عبد المولى طشطوش، الامــن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، دار الحامد، الأردن، ٢٠١٢ص21.

(8) نواف قطيش، مصدر سبق ذكره ص17.

(9) يوسف عناد زامــل، عامر عبد رسن، الامن الوطني ماهيته، ابعاده، مقوماته، مهدداته، وأثره على التماسك الاجتماعي في المجتمع العراقي، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، السنة الثانية، العدد الرابع، جامعة واســط، 2010، ص36.
لبنى خميس مهدي الربيعي، البعد العسكري للامن الوطني العراقي بعد الانسحاب الامريكي، مجلة روية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد 2، ، 2009، مركز رؤيا للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، ص 93

(10) غالب الشابندر، نحو صياغة اسلامية لنظرية الامن القومي، مجلة حولية المنتدى، العدد الاول، المنتدى الوطني لابحاث الفكر والثقافة، النجف، 2008، ص150.

ضدها.

3. هو أحد العناصر الرئيسة التي تدخل ضمنه قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

4. قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية.

5. حماية القيم التي سبق اكتسابها.

6. سياسة الحكومة التي يستهدف إيجاد شروط سياسية دولية ووطنية ملائمة لحماية أو توسع القيم الحيوية ضد الأعداء الحاليين والمحتملين.

(11) فاطمة احمد الشحي، القضايا الامنية الاسيوية واثرها على الدول الخليج، دار المناهل ، الرياض ، 2018، ص29.

واستناداً الى كل ما سبق فأن الأمن الوطني يعرّف على أنه: «القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية والاقتصادية والعسكرية في شتى المجالات في مواجهة المصادر التي تهددها من الداخل والخارج في السلم والحرب، مع استمرار تأمين انطلاق تلك القوى في الحاضر والمستقبل تحقيقاً للأهداف المخططة»[11]، أما من الناحية الاقتصادية فإن جوهر (الأمن الوطني) زاد الاعتماد عليه أثر أزمة الطاقة في عام 1973 حيث برزت في هذه الأثناء معالم القلق على الحاضر عوضاً عن المستقبل[12].

الأمن الوطني يعرّف على أنه: «القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية والاقتصادية والعسكرية في شتى المجالات في مواجهة المصادر التي تهددها من الداخل والخارج في السلم والحرب، مع استمرار تأمين انطلاق تلك القوى في الحاضر والمستقبل تحقيقاً للأهداف المخططة»

ومن هنا فان فهمنا لمفهوم (الأمن الوطني) يستند الى رأي أولئك الذين يرون أنه يمثّل وحدة شاملة، إذ تشمل هذه المفردة أبعاداً عديدة ومتنوعة فهي تعني بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتنمية العلاقات الخارجية والسياسة الداخلية، وتأمين عناصر القوة الصلبة والناعمة، فالتنمية يعني استمرار الحياة من خلال القدرة على النمو والأمن معاً وهي تصب في هدف واحد ألا وهو توفير البيئة اللازمة للتنمية والتطور والرفاهية مادياً واجتماعياً والتحرر من الخوف مع المحافظة على القيم الجوهرية.

(12) لخميسي شيبي، الامن الدولي بين منظمة حلف شمال الاطلسي والدول الغربية الفترة مابعد الحرب الباردة 1991-2008، ط 1 ، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010، ص21.

المطلب الثاني: مؤسسات الأمن الوطني العراقي

تتنوع وتختلف المؤسسات المساهمة في ضمان الأمن الوطني العراقي، بحكم وجود تداخل بين سياسة الأمن الوطني وغيرها من السياسات باعتبار أنها جميعاً تندرج تحت عنوان «السياسة العامة» للدولة[13]، إذ توجد مجموعة من الهياكل والمؤسسات المكلفة بضمان الأمن الوطني، ولكي تكون مهام ضمان وصيانة الأمن الوطني أكثر فاعلية وتفصيلاً، فأنها تتطلب فضلاً عن دور المؤسسات الرسمية المؤثرة في صياغتها دور المؤسسات والجهات غير الرسمية وبالأخص المؤسسات الفكرية والأكاديمية[14]، إذ تحتاج عملية التخطيط الاستراتيجي للأمن الوطني الى مؤسسات تقود هذه العملية وتشرف عليها، ومؤسسات أخرى تنفّذ الاستراتيجيات والسياسات وتعمل على تقييم أسلوبها في التنفيذ [15]، وتعدّ المؤسسات الأمنية من أهم المؤسسات التي تؤدي دوراً في صياغة السياسة الداخلية والخارجية للدول، وبدون الفكر السياسي والاستراتيجي الأمني لا يمكن فهم طبيعة البيئة الاستراتيجية واستيعاب تعقيداتها والتعامل معها[16]، ولعل أبرز المؤسسات التي تساهم في مهمة ضمان الأمن الوطني العراقي هي المؤسسات الأمنية والمؤسسات العسكرية التي تعدّ النواة الصلبة وخط الدفاع الأخير عن الأمن الوطني وكما يلي:

أولاً: المؤسسات الأمنية: تقوم المؤسسات الأمنية بواجباتها الأمنية للحفاظ على الأمن والاستقرار عبر عدّة مؤسسات، ولكل منها مهام محددة برسم وصناعة سياسات الأمن الوطني كوزارة الداخلية ومستشارية الأمن الوطني والمخابرات [17]، وفق التقسيم الآتي:

1. وزارة الداخلية

تُعدّ وزارة الداخلية العراقية واحدة من الوزارات السيادية في العراق بعد عام 2003، بسبب طبيعة المهام الملقاة على عاتقها بوصفها الجهة الأولى المسؤولة عن صيانة وحفظ الأمن الداخلي للدولة العراقية، ونظراً لخصوصية الوضع الأمني العراقي وتفشي ظاهرة الإرهاب والجريمة والمنظمة وتجارة المخدرات وانفلات السلاح

(13) Elke krahman، private security companies and the state monopoly on violence: A case of Norm change، the peace Resarch، No. (88)، germany، 2009، p.p. 10- 13.

(14) فـوزي حسن حسين، التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية وبرامج الأمن القومي للدول، مكتبة مدبولي، القاهرة ،2012، ص 130.

(15) احمد عدنان كاظم، تأثير صـراع الارادات السياسية في التجربة الديمقراطية العراقية بعد عام 2003، مجلة دراسات دولية العدد (53)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ،جامعة بغداد، 2011، ص-71 72.

(16) فراس عبد الكريم البياتي، السياسة العامة للأمن الوطني العراقي بعد عام 2005، ط1، مطبعة السيماء، بغداد، 2017، ص 168.

(17) علي عبد العزيز الياسري، الأمـن القومي العراقي الأبعاد الفكرية والسياسية لاستراتيجية الأمن القومي في العراق، ط1 ، بغداد، 2010، ص301.

بعد عام 2003، فقد أخذت هذه الوزارة التي أعيد هيكلتها بعد عام 2003 أبعاداً غاية في الأهمية لم تقتصر على تنفيذ سياسة الأمن الوطني وتحقيق الاستقرار الداخلي فحسب، بل امتدت لتأخذ أبعاداً تخطيطية مهمة لاسيما فيما يتعلق بالمشاركة في صياغة السياسات العامة للدفاع، والاشتراك في وضع الخطط الاستراتيجية لمواجهة الإرهاب[18] وتتكون وزارة الداخلية من عدد من القيادات والمديريات الأمنية من أهمها:

أ. وكالة الوزارة لشؤون الأمن الاتحادي

وكالة الوزارة لشؤون الأمن الاتحادي هي إحدى الوكالات المهمة في وزارة الداخلية، إذ يمارس مقرّ الوكالة القيادة والسيطرة على جميع المفاصل عن طريق غرفة عمليات تتيسر فيها كل المستلزمات المطلوبة وعلى المستويات كافة من مستوى المخافر الحدودية ومراكز الدفاع المدني والمنافذ الحدودية ومديريات قوة حماية المنشآت والشخصيات في الوزارات والمحافظات ومديريات شؤون العشائر.

ب. وكالة الاستخبارات والتحقيقات الاتحادية

تُعدّ واحدة من أهم الأجهزة الأمنية التابعة الى وزارة الداخلية والتي أخذت على عاتقها منذ بداية تشكيلها عام 2003 مكافحة التنظيمات الإرهابية وعصابات الجريمة والجهات الداعمة والممولة لها من طريق جمع وتحليل المعلومات الخاصة بنشاطاتها، وإصدار الأوامر اللازمة بحقها وفق القانون[19].

ج. قيادة قوات الشرطة الاتحادية

تشكلت نواة الشرطة الاتحادية في عام 2004، وكانت عبارة عن فرقتين منفصلتين: الأولى تابعة لمكتب المستشار الأمني لوزارة الداخلية، وسميت هذه القوة (مغاوير الداخلية) والثانية: تابعة لمديرية العمليات، وتسمّى (قوات حفظ النظام)، ثم جُمعت القوتين تحت قيادة واحدة سمّيت (قيادة القوات الخاصة) ولاحقاً تم تعديل اسمها الى (قيادة الشرطة الوطنية) ثم الشرطة الاتحادية. إن إنشاء هذه القوة

(18) **هاني عاشور**: مؤسسات الجيش والأمن العراقية الجديدة، مقال منشور، المكتبة الالكترونية، تاريخ الزيارة 2020/6/3 على الرابط: https://www.aljazeera.net/specialfiles

(19) ينظر صفحة وكالة الوزارة لشؤون الأمن الاتحادي موقع وزارة الداخلية العراقية على الرابط: http://www.moi.gov.iq/index.php?name=Pages&op=page&pid=108

كان لسد الفراغ الأمني والحاجة في ذلك الوقت الى قوات نوعية لمواجهة الموجات الإرهابية المتتالية، وفي نهاية عام 2007 وضعت استراتيجية جديدة لمستقبل هذه القوات لاستيعاب مرحلة جديدة من الصراع مع الإرهاب [20].

تحتوي وزارة الداخلية العراقية الى جانب الأجهزة الأمنية والاستخبارية مؤسسات أخرى تعنى بوضع وصياغة الخطط والسياسات العامة للأمن الوطني، ومكافحة الإرهاب يأتي في مقدمتها «المديرية العامة لمكافحة الإرهاب»

تحتوي وزارة الداخلية العراقية الى جانب الأجهزة الأمنية والاستخبارية مؤسسات أخرى تعنى بوضع وصياغة الخطط والسياسات العامة للأمن الوطني، ومكافحة الإرهـاب يأتي في مقدمتها «المديرية العامة لمكافحة الإرهاب» والتي تم استحداثها بعد عام 2003، من أجل مواكبة المتغيرات الأمنية التي شهدها العراق وتحتوي على كادر متخصص من الباحثين المعنيين بعملية صياغة السياسات العامة للدولة، وتناط بهم مسؤولية مواءمة تلك السياسات مع البرامج الحكومية التي تصدرها الدولة [21].

2. مستشارية الأمن الوطني وجهاز الأمن الوطني.

اعتماداً على الأطر الدستورية تم إنشاء مستشارية الأمن الوطني العراقي، لتكون المؤسسة التي تسعى من خلال مجلس الأمن الوطني الذي يرأسه رئيس الوزراء، ليكون المؤسسة المدنية التي تضع سياسات الأمن الوطني، بما يحقق الدفاع الشامل بمفهومه الجديد، ليشمل كل القطاعات، مثل: الأمن والجيش والأمن الداخلي والخارجي والغذائي والصحي والتعليمي من خلال دراسة التحديات وكيفية مواجهتها وإصدار القرارات [22]. في حين يتولى جهاز الأمن الوطني مهام أمنية تنفيذية أخرى ضمن اختصاصه المتعلق بمواجهة أنواع معينة من التهديدات الداخلية.

3. جهاز المخابرات الوطني العراقي

بعد أن كان جهاز المخابرات العراقي ومديرية المخابرات العامة مؤسستين منفصلتين، صدر قانون رقم (83) في 1979 حدّد مفهوم الدائرة الأمنية برئاسة جهاز المخابرات، ومديرية الأمن العام، مديرية

(20) ينظر الوقائع العراقية ، قانون تقاعد قوى الامن الداخلي رقم 18 لعام 2011 ، العدد 4203 ، وكذلك صفحة الشرطة الاتحادية موقع وزارة الداخلية العراقية على الرابط: http://www.iraqfpi.com/pages/aboutus.aspx

(21) المادة (9)، من الفصل الاول لقانون وزارة الداخلية، المصدر نفسه.

(22) عبد الجبار احمد، الانتخابات والتحول الديمقراطي في العراق، مجلة العلوم السياسية العدد (32) ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2006، ص114.

الاستخبارات العسكرية لتتكامل في مهامها[23] ثم أُعيد العمل بجهاز المخابرات الوطني العراقي عام 2004، حيث يُعدّ من أهم الأجهزة الحكومية المعنية بحفظ أمن الدولة داخلياً وخارجياً ، كونه يمثّل نظام معلومات الدولة وعقلها، ويحافظ على أمنها ضد الاختراق الأمني الداخلي أو الخارجي، وأن وظيفة جهاز المخابرات هي مزاوجة بين كونه جهة تنفيذية تتمتع بأعلى درجات الاستقلال في تنفيذ مهامها وبين كونها جهة استشارية تقدم لصنّاع القرار الاستشارة حول السبل الأنسب لحفظ سياسة الأمن الوطني وتترك تقدير تقييم الخيارات والأخذ بها الى متخذي القرار[24]،

وأن وظيفة جهاز المخابرات هي مزاوجة بين كونه جهة تنفيذية تتمتع بأعلى درجات الاستقلال في تنفيذ مهامها وبين كونها جهة استشارية تقدم لصنّاع القرار الاستشارة حول السبل الأنسب لحفظ سياسة الأمن الوطني وتترك تقدير تقييم الخيارات والأخذ بها الى متخذي القرار

ثانياً: المؤسسات العسكرية

تمارس المؤسسة العسكرية المهام المقررة لها دستورياً، والمحددة بحفظ كيان الدولة وسيادتها من الأخطار الداخلية والخارجية، وتُعدّ المؤسسة العسكرية من أكثر مؤسسات الدولة تنظيماً واستمراراً، فهي الإطار الذي تتكون فيه، وعن طريقه ومن خلاله قدرة الدولة وإدارتها على خوض الحروب أمواجهتها [25]، وتتكون المؤسسة العسكرية العراقية من:

1. وزارة الدفاع

تقع على عاتقها مسؤولية الدفاع عن البلاد وحماية الشعب، ومصالحه من التهديدات الخارجية والداخلية بالتضامن والتعاون مع المؤسسات الحكومية الأخرى، تأسست عام 1921، وتم حلّها عام 2003 بموجب أمر سلطة الائتلاف الموقتة رقم(2)، وتم رسمياً إعادة تأسيسها من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (61) من 22 شباط عام 2004، وتمارس الوزارة مهامها من خلال القوات المسلحة التي تعدّ القوة النظامية العراقية.

ومن أهم أجهزة وزارة الدفاع في هذا المجال جهاز الاستخبارات، وهو جهاز أو مؤسسة من مؤسسات الدولة تختصّ بجمع المعلومات

(23) الوقائع العراقية، العدد 2213 لسنة 1972 وكذلك ينظر بشير الوندي، جهاز المخابرات العراقي، مطبعة الدار العلمية ، بغداد ، 1998ص60.

(24) الوقائع العراقية، العدد (3983)، 6/ 1/ 2004، ص26.

(25) محمد طه بدوي، النظرية السياسية – النظرية العامة للمعرفة السياسية، المكتب المصري الحديث، الاسكندرية، 1991م، ص 218.

ثم فرزها وتصنيفها، وتحليلها، ثم إرسالها للجهات المناسبة في الوقت المناسب لتجميعها في وضع الاستراتيجيات ورسم السياسات واتخاذ القرارات المناسبة لحماية الدولة من التهديدات، كما تعمل على تنفيذ سياسات الحكومة التي تتناسب مع الحياة الديمقراطية الجديدة ومتطلبات الدولة العراقية الحديثة، تأسس هذا الجهاز ليستجيب لمهمة وطنية حدّدها الدستور في المادة (9) منه[26].

جهاز الاستخبارات، وهو جهاز أو مؤسسة من مؤسسات الدولة تختصّ بجمع المعلومات ثم فرزها وتصنيفها، وتحليلها، ثم إرسالها للجهات المناسبة في الوقت المناسب لتجميعها في وضع الاستراتيجيات ورسم السياسات واتخاذ القرارات المناسبة لحماية الدولة من التهديدات

على الرغم من اختلاف المهام التي يؤديها جهاز الاستخبارات الوطني عن جهاز المخابرات الوطني على اعتبار ان جهاز المخابرات يتولى عملية جمع المعلومات الخاصة بمواجهة المخاطر الخارجية التي تواجهها الدولة إلا أن طبيعة الوضع العراقي ولاسيما فيما يتعلق بمخاطر الإرهاب دفع عمل جهاز الاستخبارات الى التنسيق مع جهاز المخابرات، من أجل توفير المعلومة الصحيحة التي يحتاجها المخطط لسياسة الأمن الوطني في إدارة وتوجيه العمليات العسكرية الخاصة بحفظ الاستقرار الداخلي.

(26) دستور جمهورية العراق لعام 2005، ص12 – 13.

2. جهاز مكافحة الإرهاب

هو جهاز (شبه وزارة) يتمتع بالشخصية القانونية المعنوية المستقلة عن وزارة الدفاع والداخلية اعتباراً من 13 آب 2016 ويرتبط ارتباطاً مباشراً بالقائد العام للقوات المسلحة، هو هيئة عسكرية استخباراتية يعمل باستقلالية عالية وصلاحيات واسعة يتكون من فرق عدّة أهمها «الفرقة الذهبية» التي كانت البداية الحقيقية للجهاز عام 2005 بعد دمج الكتائب التي مثّلت نوات قوات المهام الخاصة التي تشكلت منها قوات مكافحة الإرهاب والتي تلقت تدريبها في الأردن ثم توسّع، وتمت تسميتها بجهاز مكافحة الإرهاب (ISOF Iraqi Special Operations forces) كما يشمل الجهاز أفواجاً عديدة فرعية تنتشر في المحافظات [27]. تم تصنيفه على أنه جهاز أمني

(27) علي اغـوان، قصة جهاز مكافحة الارهـاب في العراق، مجلة اغتراب، العدد الخامس، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، بغداد ،اذار 2018، ص126.

استخباري في قانون مكافحة الإرهاب رقم 31 لعام 2016 رغم أن أغلب عملياته المسلحة تقترب من الصفة العسكرية، كما أن هيكلته وسلاحه تقترب من المؤسسات العسكرية أكثر من المؤسسات الأمنية، ويتضمن عدّة تشكيلات ومديريات ورئيسه بمرتبه وزير.

3. هيئة الحشد الشعبي

مارس الحشد الشعبي منذ حزيران 2014 دوراً مهماً في استعادة الكثير من مناطق التي وقعت تحت سيطرة تنظيم داعش، إذ كان لجهود قوات الحشد الشعبي دفعة استراتيجية ومعنوية للقوات المسلحة

هيئة الحشد الشعبي هي هيئة رسمية ترتبط بالقائد العام للقوات المسلحة، وتتولى القيادة والسيطرة والتنظيم للحشد الشعبي التي تشكلّت بعد دعوة المرجعية المتمثلة بالسيد (علي السيستاني) بعد سقوط مدينة الموصل وبعض مناطق في محافظات العراق يوم 2014/6/13 من القادرين على حمل السلاح الى التطوع في الحرب ضد الإرهاب، مارس الحشد الشعبي منذ حزيران 2014 دوراً مهماً في استعادة الكثير من مناطق التي وقعت تحت سيطرة تنظيم داعش، إذ كان لجهود قوات الحشد الشعبي دفعة استراتيجية ومعنوية للقوات المسلحة[28].

ثالثاً: المؤسسات الأخرى

انطلاقاً من توسّع مفهوم الأمن الوطني وتداخل أبعاده وتعدد العوامل المؤثرة به، فأن طبيعة الفاعلين المؤثرين في تحقيقه تغيرت هي الأخرى، وعلية فقد أصبحت مشاركة مؤسسات كانت في السابق لا علاقة لها بالأمن الوطني بشكل مباشر أمراً اعتيادياً وضرورياً ومنها المؤسسات الاقتصادية والنقدية والمالية والاجتماعية والثقافية والمعرفية والبيئية والصحية والرياضية وغيرها[29]، إذ أن الأمن الوطني لا يمكن تعزيزه في اطار عجز المؤسسات الاقتصادية[30]، ودور الأمن الصحي والبيئي فضلاً عن دور المؤسسات التربوية والتعليمية والبحثية وغيرها[31].

المطلب الثالث: استراتيجية الأمن الوطني العراقي

تهتم الدول بصياغة استراتيجيتها الخاصة بأمنها وتحدد فيها بوضوح

(28) علي فارس حميد الحشد الشعبي ومقاربات الامن الوطني العراقي، دراسة في الدور والصياغات الأمنية، في مجموعة باحثين الحشد الشعبي الرهان الاخير، ط1، مركزبلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، بغداد، 2015، ص88.

(29) رعد الحمداني، معضلة الأمن الوطني العراقي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٧١ ، ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ،٢٠١٠ ص ٨٧.

(30) هايل عبد المولى طشطوش، مصدر سبق ذكره، ص٦٥.

(31) عباس فاضل محمود، دور منظمات المجتمع المدني لتعزيز البناء الديمقراطي في العراق، مجلة الأستاذ، العدد 203، كلية التربية ابن رشد، بغداد، 2012، ص٧٠ .

مصالحها الحيوية، وعلى ضوء تلك المصالح ترسم الأهداف وتحدد الوسائل، والعراق بعد عام 2003 أصبح بحاجة ملحة لوجود استراتيجيته الخاصة إذ شهد واقعاً سياسياً وأمنياً مغايراً عمّا كان عليه سابقاً، كما وأن الواقع الداخلي والإقليمي والدولي الذي يعيشه بمختلف جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية باتت تتطلب وجود استراتيجية واضحة المعالم والأهداف[32]، وإن نشر هذه الاستراتيجية واطلاع العالم عليها يجعل العالم أكثر اطمئناناً لنوايا العراق لإقامة علاقات ايجابية مع الدول الأخرى، ويؤكد عدم السماح بجعل أراضيه منطلقاً للاعتداء عليها أو مقراً أو ممّراً للجماعات الإرهابية[33]، وتتضمن استراتيجية الأمن الوطني العراقي:

1 -التطرق الى المصالح الوطنية ومنها المصالح السياسية في تعزيز السياسة الوطنية.

2 -تقنين العلاقة مع المحيط الإقليمي والدولي.

3 -التفاعل الايجابي مع نصوص الدستور ومنها الفيدرالية، والتي قد تعدّ من معايير الحكم الرشيد الذي يمثّل جميع أطياف الشعب في حالة معينة، لكنها قد تكون مدخل لتفكك الدولة عند استحضار نوايا سياسية للنزعات الانفصالية أو عند ضعف الدولة وسلطتها الاتحادية في حالات أخرى.

4 -صون الحقوق والحريات المدنية من خلال سعي الحكومة الى الارتقاء بالمستوى المعاشي للمواطنين وممارسة حقوقهم المدنية والسياسية.

5 -الحفاظ على الوحدة الوطنية والهوية العراقية، بغض النظر عن الانتماءات الجانبية الأخرى، وكذلك تأمين أرض وشعب العراق وهي مسؤولية أساسية تضمنها الحكومة للأشخاص والممتلكات[34].

6 -عد القدرات الاقتصادية ركيزة أساسية في بناء استراتيجية أمن وطني متكاملة بعيداً عن التبعية، وعلى مستوى عالٍ

يؤدي المتغير الاقتصادي دوراً مهماً في عملية التخطيط الاستراتيجي، حيث تساعد الموارد والامكانات على تحقيق الرفاهية الاقتصادية، الأمر الذي يجعل عملية التخطيط الاستراتيجي أكثر امكانية على النجاح وأكثر اندماجاً مع عملية صنع القرار السياسي

(32) لبنى خميس الربيعي، مصدر سبق ذكره، ص 94.

(33) محمد نجم الدين النقشبندي، مفاهيم حديثة لتدريب الجيش العراقي، مجلة دراسات عراقية، العدد 7، بغداد ،2007، ص61

(34) خضر عباس عطوان، نحو استراتيجية وطنية لبناء الدولة العراقية، في استراتيجية بناء الدولة العراقية بعد الانسحاب الأمريكي، المؤتمر السنوي الاول لقسم الدراسات السياسية، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2011، ص 144.

من الاستقلالية والوضوح في الأهداف، إذ يؤدي المتغير الاقتصادي دوراً مهماً في عملية التخطيط الاستراتيجي، حيث تساعد الموارد والامكانات على تحقيق الرفاهية الاقتصادية، الأمر الذي يجعل عملية التخطيط الاستراتيجي أكثر امكانية على النجاح وأكثر اندماجاً مع عملية صنع القرار السياسي.

7 - الانتقال الى اقتصاد السوق الحرّة وإصلاح القطاعات الصناعية والطاقة والزراعة، وتنشيط القطاع الخاص وخلق بيئة استثمارية وتنافسية مؤاتية.

8 - مكافحة الفساد وتطوير الكفاءات وتطوير النظام الإداري واستثمار الموارد الوطنية.

9 - جذب الاستثمارات الأجنبية والعمل على إطفاء الديون وإلغاء التعويضات والحصول على المساعدات الدولية وتنمية القطاع الزراعي، وكذلك تطوير شبكات الحماية الاجتماعية وحماية الفئات الأكثر فقراً وتعويض ضحايا الإرهاب والعنف السياسي وإيجاد فرص عمل للقضاء على الفقر[35].

إن صياغة استراتيجية للأمن الوطني العراقي تعتمد في مجملها على معطيات البيئة الاستراتيجية، والتي تتأثر بشكل كبير في مختلف المتغيرات الداخلية السياسية الاقتصادية الاجتماعية وغيرها، ممّا يشكّل ضاغطاً كبيراً على رسم الخطط الاستراتيجية المستقبلية، فضلاً عن ذلك المتغيرات الخارجية، فالمتغير الإقليمي والمتغير الدولي يؤديان دوراً فعالاً في صياغة استراتيجية الأمن الوطني العراقي، لأنهما يشكلان البيئة الاستراتيجية للعراق والذي شهد تدخلاً واسعاً من قبل أطراف إقليمية ودولية وفواعل داخلية، بدت معرقلاً كبيراً في بناء الدولة العراقية الجديدة[36]، أصدر العراق ثلاث استراتيجيات:

أولاً: استراتيجية الأمن الوطني العراقي ((2007-2010)

تُعدّ استراتيجية الأمن الوطني (العراق أولاً) الاستراتيجية الأولى

تُعدّ استراتيجية الأمن الوطني (العراق أولاً) الاستراتيجية الأولى في تاريخ العراق الحديث، ومثلت رؤية مؤسساتية جديدة، كما أن صدورها عزّز من فكرة السلطة المدنية لقيادة الأمن في العراق

(35) احمد عمر الـراوي، نحو استراتيجيات جـديـدة لإدارة الاقتصاد العراقي في ظل اقتصاد (احادي الجانب)، في استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي،)، في استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي، في مجموعة باحثين استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الأمريكي، اعمال المؤتمر السنوي لقسم الدراسات سياسية، بيت الحكمة، بغداد، ص495.

(36) علي فارس حميد، التخطيط الاستراتيجي للأمن القومي العراقي: دراسـة في التخطيط الاستراتيجي العراقي بعد عام 2003، مركز رؤيـا للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2012، ص173.

في تاريخ العراق الحديث، ومثلت رؤية مؤسساتية جديدة، كما أن صدورها عزّز من فكرة السلطة المدنية لقيادة الأمن في العراق، حيث إنها نشرت مفهوم الأمن الشامل بعيداً عن الأمن الاستخباري والعسكري التسلطي، إذ وجه السيد رئيس مجلس الوزراء مستشارية الأمن الوطني بتشكيل فريق رفيع المستوى تحت إشراف مستشار الأمن الوطني لأعداد أول استراتيجية وطنية وخطة عمل بمساعدة خبراء من وزارات (الدفاع، الداخلية، الخارجية، المالية، والعدل)، وأجهزة (الأمن الوطني، المخابرات، مكافحة الإرهاب) وهيئة النزاهة وأمن إقليم كردستان، ومناقشة تلك الخطة وإقرارها بعد تعديلها، والاستعانة بخبراء من الجهد الدولي الساند والذي تضمّن ممثلية الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي وسفارة الولايات المتحدة الأمريكية[37].

وجرى إقرار النسخة الرسمية لهذه الاستراتيجية من قبل مجلس الأمن الوطني بتاريخ 21/ تموز/ 2007، لتكون الاستراتيجية الوطنية الأولى في تاريخ العراق السياسي، وتمّ تشكيل فريق خاص لتفعيل وتطوير الاستراتيجية يوم 18/ أيلول/ 2007، والمصادقة على عمل العلاقات والإعلام وتطوير الاستراتيجية في 24/ أيلول/ 2007[38].

ثانياً: استراتيجية الأمن الوطني العراقي (2010 – 2013)

عملاً بمبدأ الاستمرارية هي سرّ نجاح العمل الاستراتيجي، عملت الحكومة على وضع مسودة استراتيجية جديدة للأمن الوطني العراقي تعالج الاختلالات والتحديات التي تواجه مسيرة الدولة العراقية الجديدة بعد 9 نيسان 2003، وهذا ما تمثّل باستراتيجية الأمن الوطني العراقي (2010 – 2013)[39]، إذ انصب الاهتمام الرئيس لهذه لاستراتيجية على مسائل حيوية أهمها: تلبية الاحتياجات الأساسية لضحايا مناطق الصراع، وإعـادة النازحين، وتحقيق المصالحة الوطنية، وإصلاح القطاع الأمني ومكافحة الإرهاب، فضلاً عن تفعيل سياسة الإصلاح، ومكافحة الفساد، والتشديد على حكم القانون، وضمان حقوق الإنسان، وتقديم الخدمات، وبناء مؤسسات الدولة

(37) استراتيجية الأمن القومي العراقي 2007 – 2010 (العراق أولاً)، ص1 29-.

(38) ملف استراتيجية الأمن الوطني في مستشارية الأمن الوطني الصادر في عام 2013 ، بغداد . ص 12 – ص 24

(39) حسين علاوي، نظرية الامن الوطني العراقي الجديدة: من امن السلطة الى أمن الانسان، جهاز الامن الوطني، على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الموقع: http://www.nss.gov.iq/index.php?option=com_content&view

وفقاً لمبدأ تحقيق العدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص لتحقيق الأمن والتنمية بشقيها الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز الوحدة الوطنية والدور الدبلوماسي العراقي لبناء علاقات إقليمية ودولية ومعالجة المشاكل عن طريق الحوار[40].

ثالثاً: استراتيجية الأمن الوطني العراقي (2016– 2020)

تألفت استراتيجية الأمن الوطني (2016 – 2020) من مقدمة وأربعة محاور، تضمن المحور الأول الذي حمل عنوان مرتكزات استراتيجية الأمن الوطني الرؤية الوطنية، وتقييماً للبيئة الاستراتيجية للعراق، والمصالح الوطنية الحيوية، والأهداف الاستراتيجية، أما المحور الثاني المخاطر والتهديدات على الأمن الوطني فتضمّن تحليلاً للبيئة الاستراتيجية وتشخيصاً للتهديدات والمخاطر التي تم تحديدها وتصنيفها الى ثلاث مستويات من الخطر، في حين تولّى المحور الثالث سبل تحقيق الأهـداف الاستراتيجية عبر تنسيق الوسائل والاستثمار الأمثل للموارد لتحقيق الغايات المرجوّة من خلال وضع الملامح الرئيسة لمجوعة من السياسات التي تعمل على تحقيق تلك الأهداف الاستراتيجية، واختتمت الاستراتيجية بالخلاصة، فضلاً عن مجموعة من التوصيات لما يجب على الحكومة القيام به خلال المدة الدستورية ومستويات ذلك الفعل، كما تضمّنت وثيقة الاستراتيجية أربعة ملاحق، تتعلق بتحديد الأسباب الجذرية للمشاكل المحورية وفقاً للتصنيف القطاعي، وتعريف بالمنهجية التي تم اعتمادها في تحديد صافي قيمة التهديد ومستوى الخطر والجداول الملحقة بها، ثم الأهداف ووسائل تحقيقها لمعالجة المخاطر، وأخيراً مجموعة من التعريفات لمجموعة من المصطلحات التي تم اعتمادها في هذه الوثيقة الاستراتيجية[41].

المبحث الثاني: معززات الأمن الوطني العراقي

نقصد بها تلك المقومات التي يتبين من خلالها الاستراتيجية التي سوف تمتلكها الدولة وتوظفها لمواجهة التحديات والتهديدات التي تواجهها، وتشكّل ركائز تحديد خيارات صنّاع القرار حيال البيئة

(40) جمهورية العراق، استراتيجية الامن الوطني العراقي (2010-2013)، مستشارية الامن القومي، بغداد، 2014 ص3.

(41) استراتيجية الأمن الوطني العراقي 2016 – 2020 (نحو عراق امن ومستقر)، ص 1 – 37.

الداخلية والخارجية، عبر تحفيز عناصر القوة وتوظيفها، لتكون قادرة على تحقيق الأهداف والمتطلبات النهائية.

ويرتكز الأمن الوطني العراقي على جملة من المقومات السياسية ولاقتصادية والأمنية والعسكرية والاجتماعية التي تمثل القوة الشاملة للدولة والتي يمكن من خلالها تأمين عناصر المواجهة للتحديات والتهديدات التي تواجه الأمن الوطني العراقي في حال تم توظيفها بشكل رشيد والعكس صحيح.

المطلب الأول: المعززات السياسية والجغرافية

وتأتي في مقدمة المقومات المؤثرة في الأمن الوطني العراقي لما تمتاز به من خصوصية بالغة، حيث تترك تأثيرها تبعاً لطبيعة البيئة السياسية العراقية المعقدة والمضطربة والتي أصبحت تمثل المرتكز الرئيس في إدارة شؤون الدولة، استناداً الى الدستور العراقي، الذي يحدّد طريقة إدارة الدولة وعقيدتها ومصادر تشريعها وطبيعة العلاقة بين السلطات وشكل النظام السياسي[42].

(42) نغم نذير شكر، انتخابات 2010 وانعكاساتها على مستقبل الواقع السياسي في العراق، محلية دراسات سياسية _ بيت الحكمة، عدد16، بغداد، 2010، ص92 .

فالعراق رغم أنه بلد حديث العهد بالديموقراطية إلا أنه يمتلك دستوراً ضامناً للحياة الديمقراطية، وقد ضمن الدستور حق الشعب في اختيار ممثليه في السلطة التشريعية والذي خولها باختيار السلطة التنفيذية، وقد جعل الدستور العراقي من الشعب مصدر السلطات، ومن مواد الدستور العراقي التي تؤكد على ترسيخ المبادئ الديموقراطية الحديثة (المادة1، المادة5، المادة6، المادة39، المادة46) وغيرها[43].

أن نصوص الدستور لا تعني دائماً على المستوى الواقعي أنها تضمن أداء ديمقراطي حقيقي فغالباً ما تنجح القوى السياسية بالالتفاف على مقاصد الدستور لتمرير سياسات قد لا تتفق مع مصالح الشعب العراقي، وبالتالي لن يصبح حينها مصدراً للسلطات

غير أن نصوص الدستور لا تعني دائماً على المستوى الواقعي أنها تضمن أداء ديمقراطي حقيقي فغالباً ما تنجح القوى السياسية بالالتفاف على مقاصد الدستور لتمرير سياسات قد لا تتفق مع مصالح الشعب العراقي، وبالتالي لن يصبح حينها مصدراً للسلطات، وهذا يُعدّ أحد التحديات والتهديدات بنفس الوقت التي

(43) جمهورية العراق . الدستور العراقي الدائم لعام 2005 ، المواد 1 ، 5 ، 6 ، 39 ، 42 .

تواجه الأمن السياسي للدولة العراقية.

كما نصّ الدستور العراقي على الفصل بين السلطات (التشريعية والتنفيذية والقضائية) عبر تحقيق التوازن بينهما، بحيث تستطيع كل سلطة أن توقف الأخرى لاسيما السلطتين التشريعية والتنفيذية عند حدود اختصاصها الدستوري إذا ما تجاوزت حدود سلطتها القانونية، أما السلطة القضائية فيمكن أن يكون دورها أوسع وأقوى في وجه السلطتين التشريعية والتنفيذية، وهذا من شأنه أن يدعم فاعلية الرقابة من جهة والنزاهة من جهة أخرى بما يسهم في تخفيف حدّة الفساد الإداري الذي يتصاعد بشكل مقلق و يؤثر بدوره على الأمن الوطني العراقي [44].

ومع الأهمية القصوى لعلوية النصوص الدستورية وحسن مقاصدها في موضوع الفصل بين السلطات وإرساء نوع من التوازن والرقابة والتعاون فيما بينها ومنح السلطة القضائية دور المراقب والمحكّم لعمل السلطات الأخرى، غير أن واقع العمل السياسي والقضائي في العراق يشير الى نوع من التداخل والتأثير غير الدستوري والمستند الى توازن القوة والمصالح أكثر من النصوص الدستورية في حالات معينة، وهو أمر غاية في السلبية إذا ما تمّ قياس أثره على الأمن الوطني العراقي، كونه يمثّل مدخل لفوضى العمل المؤسسي والنظام السياسي والدستوري بشكل عام، ويشجّع على نزعة التجاوز على النصوص الدستورية والقوانين المنظمة لعمل السلطات والمؤسسات في الدولة .

إن ما يدعوا الى الرضا النسبي في مجال المعززات السياسية للأمن الوطني العراقي، هو قدرة النظام السياسي النسبية على تنظيم انتخابات دورية وفقاً لأحكام الدستور تمهيداً لتداول السلطة بشكل سلمي عبر ولادة حكومة منتخبة من رحم مجلس النواب المنتخب بشكل مباشر من قبل الشعب. فضلاً عن إجراء أنواع أخرى من الانتخابات من بينها انتخابات لاختيار الحكومات المحلية في المحافظات.

(44) أياد محسن، الدستور العراقي: فروقات مستمرة ورقابة غير فعالة، تاريخ الزيارة: 2019/5/13، على الرابط: www.iraq2020.org/print_top.php?id_top=125&p=topics&parm

كما حافظ النظام السياسي العراقي رغم تعرضه لأزمات حقيقية على طبيعة العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان عبر آليات التفاوض وفقاً لأحكام الدستور مع الإشارة الى خرق المبادئ العامة الناظمة لهذه العلاقة بين فترة وأخرى من قبل الطرفين.

ومن بين أهم ما يعزز الجانب السياسي للأمن الوطني العراقي هو الضمان النسبي للحريات العامة، ومنها حرية التعبير عن الرأي والصحافة الحرّة والقدرة على إجراء مسائلة فعلية وشعبية عبر الاحتجاجات أو محاسبة نخبوية عبر انتقاد أداء كافة مستويات السلطة السياسية التنفيذية والتشريعية عبر الاستناد الى المبادئ الدستورية والقوانين النافذة والأطـر القضائية[45]. غير أن هذه المحاسبة باتت محفوفة بأنواع مختلفة من المخاطر، لكنها لا زالت متاحة نسبياً وعلى الرغم من تعرض المكاسب السياسية في هذا المجال والتي تُعدّ معزز حقيقي للأمن الوطني العراقي الى الخرق الدائم عبر التهديدات المتواصلة لقادة الراي وللحريات المختلفة وعبر التدخل بعمل القضاء غير أن الحفاظ على الحدّ الأدنى من هذه الحقوق يبقى يمثّل نواة صلبة يمكن الاعتماد عليها في مجال الدعم السياسي للأمن الوطني العراقي.

(45) عبد العظيم عبد الحافظ ، البيئة السياسية الديمقراطية والامن الوطني ، مجلة قضايا سياسية ، العدد 28 ، كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين ، 2012 ص 48

أما من الناحية الجغرافية فأن المقومات الجغرافية تُعدّ بمثابة عناصر لتكوين قوة الدولة أو ضعفها، ولا سيما أنها تؤثر في تحديد الواقع الاجتماعي والاقتصادي والعسكري للدول، والذي ينعكس بدوره على علاقة الدولة بالدول الأخرى، ولا سيما القريبة منها جغرافياً، ومن الطبيعي أن تكون هناك علاقة وثيقة بين العامل الجغرافي وأمن الدولة وتطورها، فمثلاً على مدى التاريخ كانت التضاريس والطبيعة الجغرافية ودور اليابسة والماء لبعض الدول توفر لها ملاذاً آمناً، كما تختلف سياسة الدول الداخلية والخارجية بمدى قوتها الأمنية إن كانت الدول مكوّنة من جزيرة أو عدّة جزر،

فأن المقومات الجغرافية تُعدّ بمثابة عناصر لتكوين قوة الدولة أو ضعفها، ولا سيما أنها تؤثر في تحديد الواقع الاجتماعي والاقتصادي والعسكري للدول، والذي ينعكس بدوره على علاقة الدولة بالدول الأخرى، ولا سيما القريبة منها جغرافياً

هذه العوامل تضفي على سياسة الدولة الأمنية قوة أو ضعفاً أو تكون قابلة للاختراق الأمني ، كما يؤثر الموقع الجغرافي في استراتيجية الدول الأخرى حيال دولة معينة، وقد ترتب الدولة علاقاتها مع الدول الأخرى بناءاً على أهمية الموقع[46].

(46) معين حداد، الجيوبولتيكية: قضايا الهوية والانتماء، ط2، شركة المطبوعات لتوزيع والنشر، بيروت، 2013، ص13

إن لكل دولة موقع جغرافي ثابت لا يتغير، إلا أن الأهمية السياسية والاستراتيجية للموقع تتغير من وقت لأخر تبعاً للتغيرات الحاصلة في مجال التقدم التكنولوجي، لاسيما في مجال النقل والاتصالات التي قربّت المسافات بين الدول وزادت من حالة التواصل.

والعراق يمتاز بمساحة جغرافية جيدة ومتنوعة وزاخرة بالثروات جعلته يُعدّ من بين الدول المتوسطة الحجم تبلغ 438 ألف كم مربع و بموقع جغرافي مهم جداً وضعه تاريخياً في صلب النظريات الجيوبوليتيكية الأساسية، ومنها نظريات الأرض (ماكندر) والبحر (ماهان) والجو (سفرسكي) التي اعتبرت العراق منطقة مهمة في فروضها الأساسية، فمثلاً وضع ماكندر العراق في موضع الدولة الجسر بين المكونات الجغرافية الأساسية لنظريته في حين جعل سفرسكي من العراق جزءاً من منطقة المصير، وهي أهم منطقة في العالم من يسيطر عليها يسيطر على العالم جيوبوليتيكيا[47] .

(47) أعياد عبد الرضا، النظريات الجيوبوليتيكية الحديثة وتأثيراتها على الـشـرق الأوســـط، مجلة البحوث الجغرافية، العدد (21)، جامعة الكوفة، 2015، ص39

ومع أننا لا نتفق مع ما ذهبت اليه هذه النظرية بخصوص الفكرة القائمة على أن من يسيطر على العراق جويّاً يسيطر على العالم نظراً للتغيرات الكبيرة في طبيعة تكنولوجيا التسلح وطبيعة الاستراتيجيات الحديثة وقدرات القوى الكبرى الجديدة ودور الذكاء الصناعي في تجاوز الكثير من فروض النظريات الجيوبوليتيكية القديمة، لا سيما المتعلقة منها بدور الجغرافيا الحاسم، غير أننا نؤمن بشكل كبير بأهمية موقع العراق الجغرافي ودوره في الاستراتيجيات الدولية لا سيما في حال نجاح صنّاع القرار العراقي في توظيفه على النحو الأمثل.

فالعراق بالنتيجة يمتاز بموقع استراتيجي وصفه المختصون في الشؤون الاستراتيجية أنه في غاية الأهمية، يتركز في وقوعه في ملتقى

طرق المواصلات التي تربط قارات العالم، كما أنه يُعدَّ الجسر المؤدي إلى طرق المواصلات البحرية المهمة في شرقه وغربه والمتمثل في بحر العرب والمحيط الهندي والبحر المتوسط، فبفضل هذا الموقع أصبح للعراق مكانة مهمة في العالم من الناحيتين العسكرية والدولية[48]. كما أنه يتوسط بين أقوى ثلاثة قوى إقليمية طامحة لتأدية دور إقليمي وعالمي وهي كل من: تركيا وإيران والسعودية، ممّا يفرض عليه تحديات سياسية وأمنية ويمنحه فرص مقابلة.

(48) صلاح حميد الجنابي، سعدي علي غالب، جغرافية العراق الإقليمية، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1992، ص23

المطلب الثاني: المعززات الاقتصادية

يُعدّ المتغير الاقتصادي من عناصر قوة الدولة الأساسية المؤثرة على الأمن الوطني، فمثلما هو معروف أن أغلب الدول تتحرك سياسيا وعسكرياً على قدر سلامة وضعها الاقتصادي.

تتمثل الموارد الطبيعية والإمكانات الاقتصادية والقدرات الانتاجية في مجال الصناعة والزراعة فضلاً عن قطاع الخدمات أحد أهم عوامل القوة الاقتصادية والسياسية للدولة، ومن أبرز أسباب الاستقرار على الصعيد الداخلي والخارجي، استناداً الى ما يتوفر من حجم الموارد في داخل أرضها وخارجها، وينعكس على مدى نفوذها في المجالات الاقتصادية والسياسية خارج حدودها الإقليمية.

(49) عبد علي كاظم المعموري، انهيار الإمبراطورية الأمريكية ودور المقاومة العراقية، مطبعة الساقي، مركز العراق لدراسات، 2010، بغداد، ص 264.

فأن للجانب الاقتصادي أهمية استثنائية وقصوى في مجال الأمن الوطني العراقي، نظراً لما يواجهه البلد من مشاكل اقتصادية هيكلية وأخرى مؤقتة من بين أهمها تدمير قوى الانتاج الأساسية، والقضاء على البنى التحتية الأساسية للاقتصاد

إن تعدّد وتنوع النشاطات الاقتصادية وإمكانية استثمارها بشكل فعّال عادةً ما يستخدم للتمييز بين الدول الغنية والفقيرة والدول القوية والضعيفة، إذ أن إمكانية الحصول على كميات كافية من المواد الانتاجية والتكنولوجية والغذائية والمواد الخام ومصادر الطاقة تعدّ بمثابة دلائل لقوة الدولة، كما أن قوة الدولة المالية وأرصدتها تظهر هنا كعنصر أساسي في إمكانية سيطرتها على الموارد الطبيعية[49].

وفيما يتعلق بالعراق فأن للجانب الاقتصادي أهمية استثنائية وقصوى في مجال الأمن الوطني العراقي، نظراً لما يواجهه البلد

من مشاكل اقتصادية هيكلية وأخرى مؤقتة من بين أهمها تدمير قوى الانتاج الأساسية، والقضاء على البنى التحتية الأساسية للاقتصاد، وسيادة اقتصاد الريع بشكله المتخلف، وتشوهات اقتصادية مالية ونقدية وضريبية وانتاجية، وضياع صافي للفرص الاقتصادية، وتحوّل الاقتصاد الى اقتصاد مستهلك بشكل تام وما يفضي اليه من نقل للثروة الى الخارج بدل استثمارها في تنمية الأنشطة الانتاجية والاستثمارية التنموية في الداخل [50]، وتفشّي للبطالة والتضخم بشكل كبير ونتيجة لكل ذلك تصاعد نسب الفقر والمرض وسوء الخدمات، وهذا يجعل من الجوانب الاقتصادية عناصر استثنائية مؤثرة في التخطيط الاستراتيجي العراقي، ليس لأنها تتعلق فقط بالمستوى الاقتصادي والمعاشي للدولة، بل لأنها تندرج في إطار الكثير من القضايا التي تتعلق بالأمن الوطني العراقي عبر تحقيق الأمن الاقتصادي والسياسي والأمني والاجتماعي العام .

ومع أن العراق كدولة يُعدّ من الناحية الشكلية من الدول الغنية بسبب ما يملكه من ثروات طبيعية ضخمة كالنفط والغاز والفوسفات والمعادن الأخرى، فضلاً عن ما يتمتع به من أراضٍ خصبة وملائمة لإقامة الزراعة في مختلف المناطق الشمالية والجنوبية والوسطى، ويمتلك موارد بشرية جيدة ومدربة على الانتاج، والتي إذا ما أحسن توظيفها في مشاريع الإنتاج الصناعي والزراعي والسياحي والخدمي والنقل سيكون أحد أهم روافد الاقتصاد العراقي وتنوعه بدل الاهتمام والاعتماد فقط على قطاع الطاقة والتي ستفضي الى تحقيق مستوى مقبول من الأمن الاقتصادي بما فيه الأمن الغذائي ومواجهة البطالة التي تعدّ أحد أهم تحديات الأمن الوطني العراقي .

ومع أنه من أكثر البلدان التي تحتوي على الثروات الطبيعية ففي آخر إحصاء يقدّر الاحتياط النفطي في العراق بـ (151) مليار برميل وهو ما يعادل (10%) من الاحتياط العالمي، كما يرى الخبراء أن العراق قادر على الاستمرار بطاقته الإنتاجية الحالية من النفط والتي تقدر (3,500,000) مليون برميل لليوم الواحد لمئتي عام تقريباً، أما

(50) انظر كل من عماد عبد اللطيف سالم، الدور الاقتصادي للدولة في العراق اشكاليات ومحددات التأسيس في المرحلة الانتقالية (2003-2011م) مؤتمر بيت الحكمة السنوي، بناء الدولة، 18-19 كانون الثاني2012-، بغداد، ص81 وكذلك جنان سليم ، السياسة التجارية العراقية بعد عام 2003 الاداء ومتطلبات الاقتصاد ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، العدد 52 ، كلية الادارة والاقتصاد – جامعة القادسية ، العراق ، 2020

في ما يخص الغاز فقد أشار خبراء عراقيون أن احتياط العراق من الغاز سيرتفع من (3,750) ترليون متر مكعب الى (9250) ترليون متر مكعب من ، أي بنسبة (6-7%) من الاحتياط العالمي فضلاً عن توافر مصادر كثيرة أخرى للثروات الطبيعية ومنها المياه[51].

غير أن الموارد الطبيعية التي يمتلكها العراق لا تعني بحقيقة الأمر أن العراق كدولة أو شعب يعدّ من الدول الغنية كما تذهب اليه بعض المصادر والباحثين فلا توظيف الموارد تم بشكل صحيح، حيث هناك هدر هائل في تنظيم وترشيد المياه العذبة نتج تراجع كبير بالمساحات المزروعة حتى وصلت الى نسبة 11 % فقط من مجمل الأراضي الصالحة للزراعة بعد خروج أكثر من 20 مليون دونم من الاستخدام بسبب نقص المياه وتصاعد الملوحة وتوسّع التصحّر[52]، ولا استيعاب للتحولات الكبيرة في قطاعات الاقتصاد تم إدراكه من قبل صنّاع القرار في العراق، فطبيعة الاقتصاد الحديث لم تعد تسمح للموارد الخام أن تكون في طليعة ثروات الدول بقدر ما تسمح للتكنولوجيا والذكاء الصناعي الذي بات يهيمن على عناصر القوة الاقتصادية ويقودها نحو التميز والتفوق مع عدم إهمال دور الموارد الطبيعية لا سيما منها موارد الطاقة في حال نجحت الدولة في استثمارها وتوظيفها على النحو الصحيح الذي يفضي الى استدامة النمو والتنمية وتنويع مصادر الدخل وتنمية القدرة على الانتاج ورفع نسبة القيمة المضافة .

إن الاقتصاد العراقي يُعدّ أحد العناصر الأساسية المزدوجة الأثر في مجال تعزيز الأمن الوطني العراقي، فالثروات الطبيعية والموارد المالية والبنى التحتية شكّلت بمجموعها فرص لعملية التنمية والقضاء على البطالة والفقر، كما هي بحدّ ذاتها تشكل عنصر أساسي لبناء قوة عسكرية فعّالة للدولة بقصد المحافظة على الأمن الوطني في مراحل معينة

وبالنتيجة يمكن القول: إن الاقتصاد العراقي يُعدّ أحد العناصر الأساسية المزدوجة الأثر في مجال تعزيز الأمن الوطني العراقي، فالثروات الطبيعية والموارد المالية والبنى التحتية شكّلت بمجموعها فرص لعملية التنمية والقضاء على البطالة والفقر، كما هي بحدّ ذاتها تشكل عنصر أساسي لبناء قوة عسكرية فعّالة للدولة بقصد المحافظة على

(51) انظر كل من تغريد داوود سلمان ، اثر الايـرادات النفطية في تنمية الاقتصاد العراقي، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية ، العدد 4 ، جامعة بابل ، العراق ، 2019 ص 68 ، وكذلك روبن ميلز ، طرق محفوفة بالمخاطر عبور الطاقة بالشرق الاوسط ، مركز بروكنجز . العدد 17 ، الدوحة ، 2020 ،

(52) الـزراعـة العراقية : شح المياه اخرج 20 مليون دونم من الخدمة . https://ar.knoema. /com/atlas وكذلك https:// /ultrairaq.ultrasawt.com

الأمن الوطني في مراحل معينة، غير أنها فشلت في مراحل أخرى في مواجهة الأعباء الاقتصادية الكبيرة وأفضت في مراحل أخرى الى جمود اقتصادي وتردي في الانتاج وشلل في قطاعات الاقتصاد غير النفطية وأنتجت أعداداً جديدة من البطالة، وفشلت في تحقيق الأمن الغذائي وهو أمر بطبيعة الحال سلبي بشكل كبير يهدد جانب مهم من جوانب الأمن الوطني.

المطلب الثالث: المعززات الأمنية والعسكرية

عبر حقب التاريخ كانت القوة العسكرية العنصر الحاسم والأهم في تقرير قوة الدولة، وهي الأساس الذي يرتكز عليه الأمن لأية تجمعات بشرية سواء كانت قبائل أو مدن أو دول والتاريخ يثبت صحة هذه الفرضية، حيث قامت الامبراطوريات والممالك واحتلت الأرض وسيطرت على الموارد من خلال القوة العسكرية، فهي بالنتيجة أداة للحرب والسلام، والسند الضروري للسياسة الخارجية التي تطبقها الدولة.

كما أن الحفاظ على الأمن والسيادة وكيان الدولة مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقدرات العسكرية والأمنية، وتتبع قيمة القدرات العسكرية من أن استعمالها لا يقتصر على أوقات الحرب وإنما في أوقات السلم، حيث يمكن استخدامها بصورة غير مباشرة لإضفاء الفعالية على الصيغ والأهداف للسياسة الخارجية [53]، ويرتبط التهديد والردع في العلاقات الدولية ارتباطاً وثيقاً بالقدرات العسكرية, فليس بوسع الدولة أن تنفّذ تهديدها ما لم يكن في حوزتها قدرة على ذلك .

إن أساس المقوّم العسكري والأمني هو الجيش الذي يعتبر المرتكز الأساس لقوة الدولة وهيبتها من خلال ما يمتلكه من تجهيزات عسكرية متطورة وأسلحة حديثة وتدريب عال وعقيدة مناسبة، فضلاً عن دور قوى الأمن الداخلي والأجهزة الاستخبارية القائمة على أساس التكنولوجيا الحديثة[54]، ومن هنا أصبحت إحدى المقومات الأساسية للدولة وللحفاظ على أمنها الوطني هي دعم ومساندة القوات المسلحة عن طريق توفير متطلباتها ورفع مستوى جاهزيتها،

(53) اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الاصول والنظريات، ط5، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1987. ص185

(54) محمود احمد عزت، بناء القوات المسلحة، افتراضات علمية المؤتمر السنوي لبيت الحكمة، بناء دولة العراق، 18-19 كانون الثاني 2012، ، بغداد، ص24.

والتي بالمقابل تقوم بمهمة الدفاع عن أمن البلاد وحماية سيادتها .

وإن أحد المقومات الأساسية لضمان وحماية الأمن الوطني العراقي هو تعزيز دور القوات المسلحة العراقية عبر تعزيز البناء الاستراتيجي لهذه القوات ورفع مستوى جاهزيتها بما يمكّنها من الدفاع عن أمن البلاد، فمهام القوات المسلحة والأمنية تتحدد بمجموعة عناصر تشكل الإطار العام لدورها.

وإن أحد المقومات الأساسية لضمان وحماية الأمن الوطني العراقي هو تعزيز دور القوات المسلحة العراقية عبر تعزيز البناء الاستراتيجي لهذه القوات ورفع مستوى جاهزيتها بما يمكّنها من الدفاع عن أمن البلاد، فمهام القوات المسلحة والأمنية تتحدد بمجموعة عناصر تشكل الإطار العام لدورها

ويمتلك العراق اليوم جيشاً كبيراً حديثاً ومنظماً الى درجات مقبولة، وله خبرات ممتازة في مواجهة الحروب الحديثة، حيث يبلغ تعداده أكثر من 350 ألف موزعين على العديد من الفرق العسكرية والتشكيلات والصنوف[55]، فضلاً عن وجود قوات ساندة للجيش العراقي تتمثل بجهاز مكافحة الإرهاب والحشد الشعبي وقوات أمنية أخرى يبلغ تعدادها مئات الآلاف.

وفي هذا الإطار من الضرورة بمكان تطوير عقيدة متوازنة للقوات المسلحة وربطها بالقيم المؤسساتية والتنظيم لاسيما بخصوص القيم المركزية وجوهرها، بحيث يمكّن المنتمين الى القوات المسلحة العراقية الإقرار بمبادئ الخدمة، والولاء للسلطة المدنية المنتخبة، المهنية العالية، عدم التدخل في الشؤون السياسية المحلية والإيمان بأن لا دور للقوات المسلحة في عملية تداول السلطة، الوحدة الوطنية، القيادة العسكرية المهنية التي تساعد قواتنا العسكرية والأمنية على تحقيق النجاح في تنفيذ مهامها، النزاهة وأمن المعلومات، الشفافية وأخيراً إمكانية تحمل كافة التكاليف[56].

ومن المفيد جداً أن تحظى الاستراتيجية العسكرية العراقية بتأييد ودعم داخلي جيد وقبول عالمي وإقليمي مناسب ويشرّع منه قرار وطني تتخذه المؤسسة السياسية العراقية في إطار مصالح العراق الوطنية، وتتولى المؤسسة السياسية إعداد الاستراتيجية العسكرية

(55) مؤيد الطرفي: العراق عازم على تطوير منظومته العسكرية ، https://www.independentarabia.com/node/292636

(56) محمد نجم الدين النقشبندي، استراتيجية الأمن الوطني العراقي، سلسلة محاضرات: كلية الدفاع الوطني، جامعة الدفاع للدراسات العسكرية، بغداد، 2015، ص44

بالتشاور مع المؤسسة العسكرية وتهيئة المناخ الملائم لعملها[57]، سيّما في مرحلة استخدام القوة ضمن غاية وأهداف تحدد بوضوح وتصور كامل للتهديدات التي يمكن أن يتعرض لها العراق.

ويتمثل في القوة العسكرية التي تتوفر للدولة رمزها وهيبتها وأحد أركانها ومقوماتها الأساسية، والركيزة التي يقوم عليها الأمن الوطني. وبكل الأحوال ترتبط المعززات العسكرية بقدرة وإمكانية الدولة على توظيف قواتها المسلحة والأمنية كمّاً ونوعاً والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالقدرات الاقتصادية والبشرية والتكنولوجية من أجل تحقيق أهدافها.

(57) لبنى خميس مهدي، مصدر سبق ذكره، ص102.

المطلب الرابع: المعززات الاجتماعية والثقافية

تُعدّ هذه المعززات من العوامل المؤثرة في الأمن الوطني، والتي تتضمن أعداد المواطن في صحته وعقله وأخلاقه وتقاليده ومنظومته الثقافية والحضارية، فهذه الجوانب تمنح المواطن والوطن مصدر قوة وتتحكم في تكوين وتلاحم ومدة بقاء المجتمعات السياسية ومدى استقرار المؤسسات في الدولة، فلا جدال أن البيئة الاجتماعية هي الأساس في دعم واتخاذ القرارات الاستراتيجية للدولة.

المجتمع العراقي يعدّ من المجتمعات المتنوعة، يتكون من طوائف وقوميات وأديان وطبقات، التي تداخلت بينها العلاقات الاجتماعية والعشائرية، فضلاً عن سمات اجتماعية وثقافية أخرى تميّزه عن غيره من المجتمعات وتؤثر في تكوين شخصية الأفراد المنتمين له

وفي هذ الإطار فأن المجتمع العراقي يعدّ من المجتمعات المتنوعة، يتكون من طوائف وقوميات وأديـان وطبقات، التي تداخلت بينها العلاقات الاجتماعية والعشائرية، فضلاً عن سمات اجتماعية وثقافية أخرى تميّزه عن غيره من المجتمعات وتؤثر في تكوين شخصية الأفراد المنتمين له، ومثلما أن هناك عناصر قوة لهذه التركيبة الاجتماعية والثقافية فأن هناك عناصر ضعف مهمة ومهددة للأمن الوطني، تكمن في إطار هذه المنظومة الاجتماعية والثقافية يجب التعامل معها بحذر ومنهجية سياسية بناءة [58].

من أبرز مرتكزات المقوم الاجتماعي هو الاهتمام بنوعية القيادة المجتمعية، وبما أن العراق في طريق بناء الدولة والمجتمع على

(58) انظر كل من عبد الاله بلقزير، الامن الاجتماعي والامن الاقتصادي، قضايا ومناقشات، التجدد العربي صحيفة الكترونية يوم الاحـد 2007/12/2، ص2 وكذلك عباس فاضل محمود، دور منظمات المجتمع المدني لتعزيز البناء الديمقراطي في العراق، مجلة الأستاذ، العدد 203، كلية التربية ابن رشد، بغداد، 2012، ص 615

أسس ديمقراطية. فأنَّ القيادات يجب أن تنبعث من المجتمع، وهنا نؤكد بأن لا العقل ولا الموهبة وحدهما يمكن أن يكوّنا المفتاح لموقع القيادة في مجتمعنا، كما أن الالتزام بأرفع القيم في المجتمع هو مسؤولية القيادة الحاضرة في ترسيخها للقيم والمفاهيم والاتجاهات والأخلاقيات البناءة. وهذا ما يجعلنا نؤكد أن أنواع ما ذكر تزدهر في أي مجتمع عندما تكون موضع تقدير المجتمع، بحيث إننا لا يمكن أن نقدّس التفاهة والترف ثم نتوقع من الأجيال القادمة أن يزدروها أو يرفضوها[59]. واليوم المجتمع العراقي كجزء من مجتمعات العالم يواجه بوضوح استشراء قيم نظام التفاهة الذي يجعل من الاختلالات والتشوهات الاجتماعية والثقافية ثوابت جديدة لا يمكن انتقادها أو رفضها، وهو ما يعدّ تهديداً حقيقياً لجانب مهم من الأمن الوطني للدولة العراقية .

(59) خضر عباس عطوان وشيماء معروف فرحان، الحكم الصالح والتنمية البشرية: رؤيـة لإدارة برنامج الحكم الصالح في العراق ، مجلة قضايا سياسية ، العدد 38 ، كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين . 2017 ، ص 117

إن أمن الدولة والناس والممتلكات الخاصة لا يمكن أن يتم دون أمن اجتماعي وثقافي واقتصادي يلبي الحاجات ويرعى الحقوق ويتغلب على المعوقات الاجتماعية والتشوهات الثقافية وتعميم الثقافة المستدامة وتطوير المجتمع المدني وتعزيز المشاركة الاجتماعية، ويخفّف من حدّة الأسباب التي تنتج معضلات الأمن في أي مجتمع مثل الفقر والتهميش، وانسداد الفرص الاجتماعية أمام الناس.

بكل الأحوال لا يمكن تحقيق الأمن الوطني العراقي وفق مفهومه الشامل الحديث في ظل ضعف إنسان المجتمع معنوياً وأخلاقياً وسلوكياً، لذا فأن أهم شروط تحقيق الأمن الوطني العراقي في هذه الظرف، هي تعزيز التجانس والرضا الاجتماعي، وهو سبب مهم لاستتباب الأمن الوطني.

المبحث الثالث: دور أمن الطاقة في دعم الأمن الوطني العراقي بعد عام 2003.

المطلب الأول: أمن الطاقة في العراق.

أولاً: مفهوم أمن الطاقة

شاع مفهوم أمن الطاقة في بداية الأمر في إطار الدول الصناعية

المتقدمة، نتيجة لتطورات دولية معينة في مقدمتها تطورات إمدادات الطاقة بشكل دفع هذه الدول الى صياغة استراتيجيات خاصة بقضية أمن الطاقة على المستويين الداخلي والخارجي، وتبعاً لذلك اتسمت الدراسات المتعلقة بأمن الطاقة بتطور كبير نتيجة للتطور الحاصل في منظومة التفاعلات بين الدول المنتجة والمستهلكة، حيث يسعى كل من المنتجين والمستهلكين الى تأمين أمن الإمدادات وهذا ما انعكس على طبيعة التعاون بين الأطراف.

اختلفت وجهات النظر بين الدول والمؤسسات المتخصصة في شأن الطاقة، وكثيراً ما استعمل مصطلحات (أمن الطاقة) و(أمن الإمدادات) و(أمن الطلب) للدلالة على المعنى نفسه، وأمن الطاقة ليس مفهوماً جديداً، إذ ظهر بالتزامن مع موجة النمو والتنمية الاقتصادية التي شهدتها الولايات المتحدة وأوروبـا الغربية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية كان يُعرّف أمن الطاقة على أنه قدرة تأمين كميات كافية من الطاقة ولاسيما النفط، مقابل أسعار ساعدت على وجود مجتمع استهلاكي متحرك ومتزايد الثراء، وترجع بدايات استخدام مصطلح أمن الطاقة الى رئيس وزراء بريطانيا الأسبق (وينستون تشرشل) حينما أشار إلى أن (أمن الطاقة يكمن في التنوع والتنوع فقط)، ومنذ ذلك الوقت وحتى الآن ما يزال التنوع هو المبدأ الحاكم لقضية أمن الطاقة، مع الحوادث التي شهدها النظام الدولي من أزمة حظر النفط العربي عام (1973) والثورة الإسلامية الإيرانية عام (1979) التي نتج عنها ارتفاع في أسعار النفط، إذ زاد الاهتمام بهذا المفهوم عالمياً، ولاسيما لدى الولايات المتحدة وباقي الدول المستهلكة للطاقة[60].

ومن جهة أخرى، تزايدت اهمية الطاقة مع تزايد حدّة الصراع والتنافس بين القوى الكبرى من أجل تحقيق تدفق آمن للطاقة كما أدت التهديدات الإرهابية دوراً كبيراً في تعقيد إمدادات الطاقة دولياً، ممّا شجع العديد من الدول على صياغة استراتيجيات واضحة وربطت الطاقة بالأمن الوطني سواء كانت هذه الدول منتجة أم مستهلكة، وأخذت تدابير استراتيجية على المستويين الداخلي والخارجي،

(60) خديجة عرفة محمد، امن الطاقة واثاره الاستراتيجية، جامعة الملك نايف للعلوم الامنية، الرياض، 2014، ص68

وبدأت أيضاً ببناء البنى التحتية الخاصة بموارد الطاقة فضلاً عن إنشاء مراكز الأبحاث المتخصصة بقضايا الطاقة وأمنها.

لأمن الطاقة تعريفات، ومنها: أنه الحالة التي تتمكن فيها الدولة من الحصول على كميات كافية من مصادر الطاقة التقليدية، وذلك عند أسعار يمكن دفعها، ويمكن أن يتحقق ذلك عن طريق إدارة الطلب على الطاقة، وزيادة عرض موارد الطاقة ومواجهة أزماتها وهناك من يربط بين أمن الطاقة والنمو الاقتصادي على أنه الإتاحة الدائمة لعرض الطاقة بطريقة تضمن النمو الاقتصادي في كل من الدول المنتجة والمستهلكة بأقل كلفة وأدنى تقلبات في الأسعار[61]. وهذه التعريفات تجمع على ضمان التوريدات والأسعار المقبولة، فأمن الطاقة يمكن النظر إليه من مقاييس مختلفة (الأمن السياسي الاقتصادي والبيئي) وأيضاً يمكن قياسه ضمن أطر الأمن (الأمن الوطني والأمن الإقليمي والأمن العالمي).

(61) كاميلا برونسكي، الطاقة والامـــن: الابـعـاد الاقليمية والعالمية، من كتاب التسلح ونزع السلاح والامـن الدولي: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص289

لذا فأن وكالة الطاقة الدولية ترى أن لأمن الطاقة وجوه عدّة فهو على المدى الطويل مرتبط باستثمارات في إمدادات الطاقة بما يتناسب مع التطورات الاقتصادية والمتطلبات البيئية، وفي المدى القريب استجابة سوق الطاقة للتغيرات في الطلب والعرض، وأدت الدراسات المتخصصة بأمن الطاقة دوراً كبيراً في الجانب الاستراتيجي للدولة لضمان مصادر الطاقة من كلا الطرفين المنتج والمستهلك[62].

(62) خديجة عرفة محمد، امن الطاقة والسياسة الخارجية: دراسة تطبيقية لسياسات بعض الدول المصدرة والمستوردة للطاقة، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية -جامعة القاهرة، القاهرة ، 2012، ص64

وبالنسبة الى الدول المصدرة يقوم الجزء الأهم من المفهوم على أمن الطلب وعلى مصادر الطاقة لديها، ويركز على أمن العائدات من سوق الطاقة وتنوع أسواق التصدير وتأمين استثمارات للطاقة ، في حين أن الدول المصدّرة للطاقة تبنّت فكرة (وطنية الطاقة) إذ بدأت الدول المنتجة للطاقة تتبنى هذا المفهوم من خلال التركيز على أمن الاحتياطيات الذي يعدّ جزءاً أساس من أمنها القومي، وأحد مصادر قوتها على الصعيدين الداخلي والخارجي أما الدول المستوردة فتركز على تجنب التوقف في إمدادات الطاقة، تنوع إمدادات الطاقة، تأمين البنية التحتية للطاقة، اعتماد الحلول التكنولوجية.

ثانياً: واقع أمن الطاقة في العراق

يمتاز أمن الطاقة في العراق بأهمية استثنائية وقصوى استناداً الى حقيقة الاعتماد التام لكل نشاطات الحياة وعوامل بقاء الدولة العراقية والاستمرار بأداء مهامها الأساسية على ما يوفره قطاع الطاقة من موارد مالية توظّف في إدامة كافة متطلبات الإنفاق العام والخاص على مستوى الاستهلاك أو الاستثمار أو الايفاء بالالتزامات الدولية ومنها الديون.

وانطلاقاً من هذه الأهمية بات لأمن الطاقة العراقي أبعاداً استراتيجية شاملة ومعقدة، تتمثل بالأبعاد الاقتصادية والأمنية والسياسية والاجتماعية والتقنية وغيرها يتم على أساسها قياس مستويات ووضع واقع تحقيق أمن الطاقة الوطني.

فعلى المستوى الاقتصادي يعتمد أمن الطاقة في العراق على جملة من العناصر الأساسية من أهمها احتياطيات الطاقة، البنى التحتية، قـدرات الإنتاج، قـدرات التصدير، القدرة على تلبية الاستثمار في مجال الطاقة، تنويع الأسواق، سياسة الطاقة الوطنية، الطاقة المتجددة... ألخ.

وفي هذا المجال فأن العراق يمتلك احتياطيات كبيرة من الطاقة تأتي في مقدمتها احتياطيات النفط المؤكدة التي تبلغ 151 مليار برميل في آخر إحصاء عالمي وهذا وضع العراق في المرتبة الرابعة عالمياً فيما إذا تم استبعاد كندا التي تمتلك احتياطيات أغلبها من النفط الصخري [63] ويسمح هذا القدر من الاحتياطيات للعراق أن يكون فاعلاً دولياً في مجال الطاقة , كما يمتلك العراق احتياطيات مؤكدة جيدة من الغاز الطبيعي تبلغ 4 ترليون متر مكعب فضلاً عن احتياطيات غير مؤكدة كبيرة وواعدة [64] .

اما على مستوى الانتاج والتصدير فقد زاد العراق من قدراته الانتاجية بعد جولات التراخيص النفطية التي وفرت أغلب الاستثمارات في مجال دعم قطاع النفط لتصل الى أكثر من (4.5 مليون برميل) من الانتاج وأكثر من 3 مليون برميل من التصدير [65].

(63) World energy Outlook (2020) International Energy Agency secure Sustainable Together (Arabic translation. www.iea .org p 8

(64) OPEC : Organization the Petroleum Exporting Countries , Annual Statistical Bulletin,2020, p 22

(65) World energy Outlook (2015) International Energy Agency secure Sustainable Together (Arabic translation. www.iea .org p 8

غير أن هناك تحديات حقيقية وكبيرة في مجال أمن الطاقة المتعلق بهذا البُعد يتمثل في سوء الاستثمار والانتاج الذي يمثل هدر كبير لموارد العراق النفطية وتضحية بثروات الأجيال القادمة وتنازل عن حقوق العراق للشركات المستثمرة وإهمال الكثير من الآبار النفطية، والتركيز على مناطق انتاجية بعينها، فضلاً عن تراجع قدرات النقل عبر الأنابيب أو سكك الحديد أو عبر الموانئ، فضلاً عن مواجهة آثار اقتصادية خارجية تتمثل بتراجع أو تذبذب أسعار النفط الناجم عن طبيعة النمو الاقتصادي العالمي أو الحروب التجارية العالمية[66].

وأثر الأوبئة وحروب الطاقة على استقرار الأسواق والأسعار الدولية للطاقة، ناهيك عن تحول عملية السيطرة على إدارة أسعار النفط من المنتجين الى المستهلكين.

أما على مستوى الأبعاد الأخرى لأمن الطاقة فأن للبعد الأمني دور كبير جداً في أمن الطاقة العراقي، فمن المعروف أن العراق يتعرض لتوترات أمنية منذ العام 2003 وبشكل متباين بين فترة وأخرى، لا سيما في فترات نشاط الجماعات الإرهابية التي استهدفت كل تفاصيل الحياة في العراق بما فيها البنى التحتية للطاقة، حيث تم إلحاق قدر كبير من الضرر والتدمير للبنى التحتية لقطاع الطاقة خصوصاً بعد سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية الإرهابي على الموصل ومدن عراقية أخرى عام 2014 وقيامه بنهب الثروة النفطية وتدمير مصفى بيجي والأنابيب الناقلة للنفط وباقي مرافق القطاع النفطي [67].

كما أثر الوضع الأمني سلباً على تراجع عمليات الاستثمار في قطاع الطاقة والى انقطاع تصدير النفط عبر الأراضي التركية بشكل انعكس سلباً على مرونة التصدير والقدرات التصديرية.

أما على مستوى البُعد السياسي فأن ما يحيط بأمن الطاقة في العراق من ظروف سياسية تعدّ هي الأخرى معقدة وتمتاز بالاضطراب النسبي، فمن جهة أن الدستور العراقي ترك المجال أمام الاجتهاد والجدل في موضوع ملكية الطاقة بين الحكومة الاتحادية والإقاليم عندما أناط ملكية الطاقة المكتشفة بعد إقرار الدستور بالإقاليم بما

(66) نغم عبد الحسين محمد، المحددات الموضوعية لاستثمار غاز الطبيعي في العراق رؤية مستقبلية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد، ٢٠١٩، ص ٩٢-٩٣.

(67) نزار كاظم صباح الخيكاني، إمكانات استثمار الغاز الطبيعي في العراق: دراسة استشرافية لآفاقه المستقبلية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (٢٩)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، ٢٠١٧، ص ١٩

يسمح بالتحايل على عمليات الانتاج والتهرب من الالتزامات الاتحادية.

أما من جهة أخرى فأن الخلافات السياسية هي الأخرى أثرت سلباً على سياسة الطاقة الوطنية بعدما أُجهضت كل محاولات التوافق على تشريع القوانين المتعلقة بالطاقة وفي مقدمتها قانون النفط والغاز بشكل سمح للحكومة بتوظيف هامش اختصاصها والمضي بإجراءات تنمية قطاع الطاقة بعيداً عن البرلمان، عبر جولات التراخيص النفطية التي شابها الكثير من الأخطاء كلّفت ولا تزال العراق ثمن اقتصادي كبير رغم مساهمتها في رفع القدرات الانتاجية[68]. فضلاً عن أثر الفساد السياسي الكبير على واقع ومستقبل أمن الطاقة العراقي.

(68) عبد الرحمن نجم المشهداني ، جولات التراخيص الأولى وأثرها على الاقتصاد العراقي، مجلة أبحاث عراقية، العدد (٢)، ٢٠١١، ص 40.

إن عدم ملائمة البيئة السياسية والاقتصادية والأمنية لشروط إرساء أمن طاقة محلي موضوع خطير كلف وسيكلف العراق تبعات وطنية باهضه تتمثل في ضياع الفرص الاقتصادية والاجتماعية وتبديد الثروة والمساهمة في تردي واقع الاقتصاد والبنى التحتية والخدمات العامة والأمن المجتمعي وتراجع القدرة على الايفاء بالالتزامات الدولية

إن عدم ملائمة البيئة السياسية والاقتصادية والأمنية لشروط إرساء أمن طاقة محلي موضوع خطير كلف وسيكلف العراق تبعات وطنية باهضه تتمثل في ضياع الفرص الاقتصادية والاجتماعية وتبديد الثروة والمساهمة في تردي واقع الاقتصاد والبنى التحتية والخدمات العامة والأمن المجتمعي وتراجع القدرة على الايفاء بالالتزامات الدولية وازدياد نسب الفقر بسبب الاعتماد الكلي على واردات الطاقة، وهو ما يمكن أن يفضي الى زيادة الاحتجاجات والاضطرابات ويلحق بالغ الضرر بالأمن الوطني بشكل عام.

المطلب الثاني: مستوى اعتماد الأمن الوطني العراقي على أمن الطاقة

أولاً: على المستوى الاقتصادي

ممّا لا شك فيه أن مهمة النظام السياسي الأولى هي الحفاظ على الأمن الوطني بسماته الحديثة كما تم وصفه في بداية البحث وهذه المهمة تستدعي بالضرورة تحقيق نسب مقبولة من الأمن على مستوى الأبعاد الأساسية للأمن الوطني، ومنها المستوى الاقتصادي.

فبعد التطورات الدولية المتعاقبة التي جعلت من الاقتصاد والعوامل الاقتصادية في مقدمة عناصر قوة الدولة ونواتها الصلبة وعليه تعتمد كافة عناصر قوة الدولة الأخرى لم يعد بالإمكان التهاون في تحقيق الحدود المقبولة من الأمن الاقتصادي للدول [69] واعتبار المهددات التي تواجه هذا البعد مهددات للأمن الوطني الشامل يجب ابداء العزم التامة والارادة السياسية الصلبة في مواجهتها.

(69) سعد عبيد السعيدي ، اثر المصلحة الاقتصادية في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين ، 2002 ص 93

وفي العراق فأن للبعد الاقتصادي في ضوء الظروف الحالية التي تواجه البلد أهمية استثنائية تستند الى حجم التحديات والمشاكل الاقتصادية ومقدار حاجة البلد الى اقتصاد قوي ومتقدم له القدرة على مواجهة الأعباء والتكاليف العالية التي تواجه الدولة العراقية، والتي تستدعي استجابة شاملة وقدرات هائلة للتغلب عليها والبدء بعملية تنموية اقتصادية تراكمية ومستدامة تعيد تنظيم الشؤون الاقتصادية بشكل مختلف بعيداً عن الاخفاقات الحالية.

إن المعضلة الأساسية التي تواجه الاقتصاد العراقي لا سيما في السنوات الأخيرة هو الاعتماد التام على القطاع النفطي لتمويل كل أنشطة الحياة في الدولة العراقية، حيث لا يمتلك العراق في الظروف الاقتصادية الراهنة أي مصدر آخر للحصول على النقد الأجنبي غير النفط، وما تسهم فيه باقي القطاعات

إن المعضلة الأساسية التي تواجه الاقتصاد العراقي لا سيما في السنوات الأخيرة هو الاعتماد التام على القطاع النفطي لتمويل كل أنشطة الحياة في الدولة العراقية، حيث لا يمتلك العراق في الظروف الاقتصادية الراهنة أي مصدر آخر للحصول على النقد الأجنبي غير النفط، وما تسهم فيه باقي القطاعات كالقطاع الزراعي والنقل والسياحة والضرائب لا يكاد يمثّل نسبة يعتدّ بها.

وفي الوقت الذي يعدّ فيه هذا الاعتماد المطلق على القطاع النفطي معضلة تواجه الاقتصاد العراقي وتسهم في ترسيخ الاختلالات البنيوية في الاقتصاد الوطني وفرض للمنطق السلبي لاقتصاد الريع غير أنه يظهر بنفس الوقت مدى اعتماد الأمن الاقتصادي على قطاع الطاقة، وأي تهديد يمكن أن يلحق بأمن الطاقة يعدّ تهديداً للأمن الاقتصادي ولكل أنشطة الدولة العراقية وبالتالي للأمن الوطني

بشكل عام.

فعندما تعتمد الموازنة العامة للعراق بشكل شبه مطلق على التمويل الذي يوفّره القطاع النفطي وبنسبة أكثر من 90 % ، وعندما يمثل القطاع النفطي نسبة 65 % من الناتج المحلي الاجمالي و99% من حجم الصادرات الكلي [70]، فضلاً عن اعتماد القطاعات الأساسية في الدولة كالنقل والكهرباء والصناعة وغيرها على الطاقة، فهذا يعني استحالة استمرار الحياة بشكل طبيعي في حال تعرض أمن قطاع الطاقة، وفي مقدمته أمن قطاع النفط الى التهديد لا سيما في مجال تآكل قدرات الانتاج أو التصدير والخزن والبنى التحتية والتراكم التكنولوجي، فضلاً عن تعرض الأسعار الى التذبذب والانخفاض .

ونتيجة لذلك فقد باتت الحكومات العراقية المتعاقبة تعتمد بشكل مطلق على ما تستحصل عليه من تمويل ونقد أجنبي من مبيعات النفط، وتؤدي التزاماتها العامة اعتماداً على هذا الأساس ومنها التزامها بالنفقات العامة المختلفة بتسليح وتجهيز القوات المسلحة، والتزامها بصرف الرواتب والأجـور وخلق الفرص الاقتصادية والوظائف، ومواجهة نسب البطالة المرتفعة، وتأمين المبالغ اللازمة للتقاعد والرعاية الاجتماعية، وتمويل التجارة الخارجية، والخدمات العامة، وخدمة الديون الداخلية والخارجية وغيرها من الالتزامات[71].

وفي حال اخفاق الحكومة أو النظام السياسي في النهوض بهذه الالتزامات فأنه يفضي الى تدهور اقتصادي عام وزيادة كبيرة بنسب البطالة والتضخم وتدهور الخدمات العامة وزيادة نسب الفقر، وعجز تام عن مواجهة التزامات الحكومة أزاء المجتمع والدولة أمام المجتمع الدولي يعرض نفسه وأمن البلد بشكل عام للتهديد الناجم عن السخط الشعبي العام وتصاعد موجات التظاهر والاحتجاج والاضطرابات الأمنية المختلفة، وهذا ما يعدّ تهديداً خطراً على الأمن الوطني العراقي، ويظهر مدى أهمية وتأثير أمن الطاقة على الأمن الوطني.

(70) عباس عبد الجبار عيدان، التنمية الاقتصادية ودورهـا في تحقيق الامـن الوطني العراقي بعد عام 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدفاع الوطني، 2016، بغداد، ص71.

(71) صبحي احمد الدليمي، جغرافية الطاقة، دار امجد ، الاردن ، 2018، ص 187.

ثانياً: على المستوى العسكري والأمني

تعدّ الجوانب العسكرية والأمنية من أهم أبعاد حماية الأمن الوطني في أي دولة من دول العالم استناداً الى مهمة هذه المؤسسات المتعلقة بحماية كيان الدولة وسيادتها وأمن أفرادها، وعلى الرغم من تأثير التحولات الدولية والتغيرات في هيكل عناصر القوة على تراجع أهمية القوة العسكرية مقارنة مع عناصر القوة الأخرى غير أنها لا تزال تمثل النواة الصلبة في قوة الدولة وملاذها الأخير في الحفاظ على أمنها ومواجهة التهديدات الخارجية.

ومن أجل هذا لا بد من الاعتناء بعملية بناء مؤسسة عسكرية – أمنية معتبرة تنهض بهذه المهمة على أتم وجه عبر عمليات بناء الجيش والتدريب والتسليح والتجهيز وبناء المنظومات الاستخبارية ونظم المعلومات ومنظومات الذكاء الصناعي، وهذه المهام تحتاج الى تمويل كافي لعناصر الإنفاق العسكري الأساسية، واقتصاد قوي قادر على دعم استراتيجية التحديث.

وفي العراق فأن مهام المؤسسات العسكرية والأمنية أصبحت مضاعفة واستثنائية، نظراً لفداحة التحديات وخطورة التهديدات الخارجية والداخلية والمتمثلة بالدرجة الأساس بالأنشطة الإرهابية وموجاتها المختلفة منذ عام 2003 التي ألحقت أضراراً فادحة في البنى الاقتصادية والاجتماعية والأمنية بل وحتى السياسية، فضلاً عن تحديات انتشار وانفلات السلاح وتفشي ظاهرة النزاعات والعنف المجتمعي، وتغوّل قوى الفساد في مفاصل الدول وإحاطة نفسها بأطواق من الحماية السياسية والاقتصادية والمسلحة والتي تحتاج الى مؤسسات أمنية محترفة وقوية وقانون نافذ لتفكيكها [72]، بالإضافة الى خطورة التهديدات الخارجية المتمثلة برغبة القوى الدولية والإقليمية بجعل العراق ساحة لتصفية الحسابات أو تلك التي ترغب بتصفية حساباتها مع معارضيها على أرض العراق كما هو الحال مع تركيا، حيث سمح ضعف الدولة وفقدان سيطرتها العسكرية على جزء من أرضها دخول عناصر مسلحة الى بعض المناطق والتموضع فيها

(72) شيماء معروف ، اشكالية العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد 92 ، الجامعة المستنصرية ، 3013 ، ص 65

بما يمنح الآخرين مبرر مهم للتدخل وتعريض أمن الدولة العراقية ومواطنيها للخطر[73] .

ولمواجهة كل هذه التحديات فأن المؤسسات العسكرية والأمنية بحاجة الى دعم كبير على كافة المستويات، لا سيما في مجال الدعم المادي المتمثل بتمويل عملياتها وتجهيزها بالسلاح والعتاد والتجهيزات المختلفة والإنفاق على التدريب والابتعاث والتجنيد فضلاً عن دعم التصنيع العسكري وغيرها من المهام التي تتطلب تكاليف مالية طائلة.

وهنا تكمن أهمية ودور الطاقة التي تعدّ شريان الحياة ومصدر الدعم والتمويل الوحيد للمؤسسة العسكرية والأمنية وعلى قدر سلامتها وأمنها تعتمد أنشطة مؤسسات الدولة المختلفة وفي مقدمتها المؤسسات العسكرية حيث أضحت هناك علاقة طردية واضحة بين أمن الطاقة في العراق وبين القدرة على الإنفاق على المجالات العسكرية والأمنية , فكلما كانت قطاعات الطاقة قادرة على توفير الموارد المالية اللازمة لدعم المؤسسات العسكرية والأمنية كلما كانت هذه المؤسسات قادرة على توفير قدر أعلى من الأمن والاستقرار وحماية كيان الدولة وحدودها وسيادتها، لا سيما إذا ما تم دعمها بموقف سياسي قوي ومستقر .

أن العلاقة واضحة جداً بين توفير قدر مقبول من أمن الطاقة وبين قدرة المؤسسات العسكرية والأمنية على حماية الجانب الأساس والأهم من شروط حماية الأمن الوطني العراقي ألا وهو حماية أمن الوطن والمواطن.

وتبعاً لما تقدم فأن العلاقة واضحة جداً بين توفير قدر مقبول من أمن الطاقة وبين قدرة المؤسسات العسكرية والأمنية على حماية الجانب الأساس والأهم من شروط حماية الأمن الوطني العراقي ألا وهو حماية أمن الوطن والمواطن.

ثالثاً: على المستوى السياسي والاجتماعي

إن أهم المرتكزات السياسية التي يمكن أن تدعم وتعزز الأمن الوطني في أي دولة هي الدساتير والمؤسسات الدستورية التي تنظم العمل السياسي وتحدد طرق إدارة الدولة، فضلاً عن دور القيم

(73) انظر كل من ايـاد رشيد ، الحكومة التركية وتطورات القضية السورية ، مجلة دراسات اقليمية ، العدد 43 ، عمان ، 2020 وكذلك منعم العمار ، العلاقات العراقية مع دول الجوار الجغرافي (تركيا وايران) دراسة في اشكالية الاحتلال المزمنة ، مجلة قضايا سياسية ، العدد 29 ،كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين ، 2015 ، ص 48

السياسية السائدة والتنظيم الحزبي ومدى ضمان واحترام الحريات العامة وحقوق الإنسان وإنفاذ القانون وقوة نظام العدالة وغيرها من المرتكزات والمعززات والتي تفضي بالنتيجة الى إضفاء صفة الشرعية والمشروعية معاً على النظام السياسي السائد وبالعكس, وعلى قدر نسبة تحقيق هذه الجوانب تعتمد طبيعة ومستوى تحقيق الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي والاقتصادي وبالتالي الأمن الوطني بشكل عام .

وفي العراق فقد شهد البلد منذ عام 2003 تغييراً شاملاً على مستوى النظام السياسي والمؤسسي والدستوري والحريات العامة وطريقة إدارة الدولة، حيث تغير النظام السياسي من نظام قائم على الحزب الواحد الذي يسيطر على كل مفاصل إدارة الدولة ويتيح لرأس النظام جمع كل السلطات بيده، ويمنع بشكل تام انتقال السلطة عبر الطرق السلمية، ولا يسمح بانتقاد أو معارضة سياسات وآراء النظام السياسي، الى نظام قائم على أسس دستورية جديدة تحدد بشكل واضح آليات وطرق إدارة الدولة وتحدد اختصاصات السلطات والعلاقة بينها وتفرض منطق التداول السلمي للسلطة عبر تشريع التعدد الحزبي والسياسي متوجة بالانتخابات النيابية، واحترام الحريات العامة، وبناء مؤسسات جديدة خاصة بهذا النظام .

إن التحول السياسي من النظام الشمولي الى النظام الديمقراطي بعد عام 2003 يعدّ أهم الانجازات التي حصل عليها الفرد والمجتمع العراقي والدولة العراقية بشكل عام، فهو المدخل الأساس في حال نجاحة في أداء مهامه الدستورية لتحقيق الاستقرار والسلام والأمن والتعايش الداخلي والممهد لعمليات التنمية والنمو الاقتصادي، والسبب الأساس في إتاحة الفرص الاجتماعية، والمساعد الأكبر على نمو ونشر الثقافة البناءة وتعميمها، في حين أن فشله في أداء هذه المهام يفضي الى فشل وتراجع على كافة الصعد الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، وينتهي به الحال الى انتاج دولة فاشلة وضعيفة ويهدر الفرص الاجتماعية ويعمم الفوضى وتتفشى

في ظله البطالة وتتصاعد نسب الفقر والفساد والجريمة ويتلاشى نظام العدالة، وبالتالي يفرض نمط خطر ومتزايد من التهديد للأمن الوطني.

وفي هذا المجال فأن النظام السياسي الدستوري في العراق يعدّ بشكل عام من معززات الأمن الوطني العراقي، وداعم أساسي لصون الحريات العامة والتداول السلمي للسلطة، غير أنه بات يواجه تحديات ومخاطر حقيقية يمكن أن تشكل لاحقاً خطراً ماثلاً أمام الأمن الوطني العراقي، ومن بين أهم هذه التحديات هي الخلافات السياسية الكبيرة التي أضاعت الفرص وسمحت لقوى الفساد والإرهاب بالنمو والتوسع، إشكالية تعديل بعض مواد الدستور, تعطيل الكثير من القوانين والتشريعات المهمة، التدخل أحياناً بعمل القضاء ونظام العدالة وتعطيله في أحيان أخرى، انتشار السلاح وتوظيفه في الضغط السياسي [74]، تصاعد نسب العنف والتهديد الاجتماعي المستند الى النفوذ والقوة خارج اطار النظام السياسي و قوة القانون الخ .

إن هذه التحديات وغيرها التي تواجه النظام السياسي والجوانب السياسية ونظام العدالة بشكل عام في العراق أفضت وتفضي كل يوم الى تراكم المشاكل وتعقدها والى تراجع قدرات الدولة العراقية في مواجهة الأعباء الموكلة لها، وفي مقدمتها التزاماتها الخاصة بفرض الأمن والاستقرار والعدالة، وفي تراجع قدرتها وامكانياتها في مواجهة قوى الفساد التي توغلت في كل مفاصل الدولة، والى ضياع أغلب الفرص الاقتصادية والاجتماعية المتاحة أمام المجتمع العراقي، والى هدر غير مسبوق في ثروات العراق واستنزاف قدراته المالية والاقتصادية والانتاجية[75] .

غير أن أهم ما يمكن تأشيره هنا هو تأثير هذه التحديات السياسية على أمن الطاقة العراقي، فمن المعروف أن العراق يعتمد بشكل شبه مطلق على الطاقة ومواردها لا سيما النفط منها، وأن أي تراجع لقدرات العراق في مجال الطاقة تعني تراجع قدراته الشاملة وتلاشي

(74) وسام حسين العيثاوي، التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام 2003 ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين ، 2018 . ص 69 .

(75) سعدي الابراهيمي ، عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003 ، دار الكتب العلمية ، بغداد ، 2018 ، ص 45

الفرص المتاحة وضياعها، وتبعاً لذلك تراجع قدرات الدولة للإيفاء بالتزاماتها الأساسية، وتآكل عناصر قوة الدولة الأخرى، إن عوامل اخفاق النظام السياسي العراقي الحالي في تحقيق قدر مناسب من شروط دعم قطاع الطاقة وتنمية الممكنات المتاحة المتمثلة بهدر موارد الغاز الطبيعي، والفشل في تطوير صناعات التكرير والصناعات البتروكيمياوية أو القدرة على التنقيب وتطوير الحقول المنتجة أو تطوير البنى التحتية والتشريعية لقطاع الطاقة، انتجت لنا قطاع طاقة ضعيف لا يتناسب أبداً مع ما يملكه العراق من احتياطيات ولا يلبي حاجات العراق الأساسية المتمثلة بحاجات قطاع الكهرباء وقطاع الإنتاج، وأفضى الى استنزاف كبير لموارد العراق المالية من العملة الصعبة، حيث يتم استيراد مشتقات الطاقة والكهرباء من الخارج بمبالغ كبيرة جداً تصل في اليوم الواحد الى 20 مليون دولار فقط من شراء الغاز، بالمقابل يهدر العراق من الغاز الطبيعي ما قيمته مليارين ونصف دولار سنوياً عبر حرقه في الجو[76] .

هذا الهدر الكبير وتراجع كفاءة قطاع الطاقة يقابله تزايد في معدلات البطالة والتضخم وتراجع لقيمة العملة المحلية وتزايد نسب الفقر، وبالتالي تزايد لمعدلات عدم الرضا السياسي والاجتماعي وتصاعد موجات الاحتجاج والتظاهر والتهديد بأسقاط النظام السياسي برمته، فشرعية النظام لم تعد كالسابق تستمد من صناديق الاقتراع بل من القدرة على الانجاز وحسن العمل والأداء وتقديم كل ما يمكن من الفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

أن فشل النظام السياسي في تحقيق أمن مناسب لقطاع الطاقة الذي يمثل السند الأساس لدعم التزامات الدولة العراقية حيال شعبها وحيال العالم يفضي بشكل حتمي الى تعريض الأمن الوطني العراقي للخطر

وبالنتيجة فأن هناك علاقة واضحة جداً بين الجوانب السياسية في العراق وبين نجاح قطاع الطاقة وأمن الطاقة، ويبدو أيضاً أن فشل النظام السياسي في تحقيق أمن مناسب لقطاع الطاقة الذي يمثل السند الأساس لدعم التزامات الدولة العراقية حيال شعبها وحيال العالم يفضي بشكل حتمي الى تعريض الأمن الوطني العراقي للخطر .

(76) روبن ميلز ومريم سلطان ، تزويد العراق بالطاقة التحديات التي تواجه قطاع الكهرباء بالعراق ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ،بغداد ، 2020 ، ص 23

ومثلما أن سجل الماضي القريب ووقائع الحاضر أشارت وتشير الى الدور الذي يؤديه أمن الطاقة في دعم وتعزيز الأمن الوطني لدول العالم ومنها العراق في حال ضمانه أو تحقيق نسب مقبولة منه وبالعكس، حيث يمكن أن يمثل فقدان أمن الطاقة أو تعرضه للخطر تهديد حقيقي للأمن الوطني العراقي, فأن المستقبل القريب والمتوسط وحتى البعيد ينذر بمزيد من الاعتقاد المبني على المعطيات والاحتمالات المتاحة التي تذهب الى التأكيد على أن دور أمن الطاقة في تعزيز الأمن الوطني للعراق سيمثل تحدي حقيقي في الفترة القادمة في حال استمر صنّاع القرار في التعامل معه بهذه الطريقة التي تفتقد للجدية والوعي التام بأهميته وسيمثل واحد من بين أهم مهددات الأمن الوطني .

في حين أن تغيير نمط التعامل مع ملف أمن الطاقة الذي يعدّ رافعة أساسية لرفع مستويات الحياة الاجتماعية وتحسين كفاءة البنى الاقتصادية والأمنية والسياسية سيسهم بالنتيجة وبشكل فعّال في دعم الأمن الوطني باعتباره من بين أهم معززات الأمن الوطني العراقي الذي يمتاز بخصوصية استثنائية نظراً لمدى اعتماد العراق على قطاع الطاقة في مواجهة الأعباء العامة للدولة والمجتمع, وقد يتضاعف دور أمن الطاقة مستقبلاً في حال تمت عملية إعادة تقييم استراتيجي لدوره وتطبيق المعايير الدولية المتبعة في دعم أمن الطاقة عبر الاستثمار في تحسين مصادر الطاقة النظيفة المتجددة لتتكامل مع الطاقة التقليدية وتحويل العراق الى مركز إقليمي وتكنولوجي للطاقة وتوظيف الطاقة بمختلف مصادرها في مجال تنويع الاقتصاد لا سيما في مجال الصناعات التحويلية والصناعات البتروكيمياوية التي تعدّ مصدراً ممتازاً لتنويع الدخل ودعم قطاعات الاقتصاد الأخرى، ومنها القطاع الزراعي الذي بدوره يسهم في توفير الأمن الغذائي, وهكذا سنكون أمام حقيقة هي أن أمن الطاقة دالة أساسية للأمن الوطني العراقي .

الخاتمة (الاستنتاجات والتوصيات)

في ضوء التطورات الدولية المتعلقة بالأمن أصبح الأمن الوطني يشتمل على معاني واسعة ومتداخلة وبات التركيز على التنمية ورفاهية الإنسان وضمان حقوقه وحمايته من التهديدات الفعلية والممكنة، وتحقيق مصالحه المادية والمعنوية في حياة هانئة تتوفر فيها متطلبات الحياة الطبيعية هي جوهر عملية الأمن، وفقاً للإمكانات المتاحة يعدّ التحوّل من فرضية الأمن الوقائي الى الأمن الشامل.ومن بين أهم متطلبات تحقيق الأمن الوطني بصيغته الجديدة هو تأمين الحصول والوصول لمصادر الطاقة بأشكالها المختلفة وبطريقة مضمونة وتنتج عنها توفير موارد وعناصر تدعم بالنتيجة رفاهية المجتمع ومتانة وكفاءة الاقتصاد وتعزيز عناصر قوة الدولة، وهو ما بات يفكر فيه صنّاع القرار والمسؤولين عن صياغة استراتيجيات الأمن الوطني في دول العالم ومنها العراق .

لكن مع الإشارة الى أن دور الطاقة في دعم معززات الأمن الوطني في العراق تمتاز بأهمية استثنائية ومضاعفة انطلاقاً من درجة الاعتماد شبه التام على موارد الطاقة لتمويل كل أنشطة النظام السياسي في العراق ومسؤولياته في إدارة الدولة على المستويين العام والخاص، وعلى طبيعة تعزيز عناصر القوة الصلبة والناعمة للدولة العراقية، وهذا ما يجب أن يدفع مراكز صنع القرار الاستراتيجي والمسؤولين عن وضع استراتيجيات حماية الأمن الوطني العراقي الى منح موضوع أمن الطاقة أولوية كبيرة في برامج عملهم وتخطيطهم للمستقبل، غير أن الواقع الفعلي يشير الى عكس هذا الفهم، حيث لم يحظ بالمكانة المناسبة في استراتيجيات الأمن الوطني المتعاقبة التي من المفترض أنها تعمل على تفعيل معززات الأمن الوطني وتواجه مهدداته، وهذا خلل واضح في استراتيجيات الأمن الوطني العراقي وإدراك صنّاع القرار انعكس سلباً على الأمن الوطني العراقي نؤشره كباحثين وندعو الى تلافيه في المستقبل.

أولاً: الاستنتاجات.

1 – لم يعد هناك أدنى مجال للشك في أن الطاقة باتت تمثل نواة

القوة الصلبة للعراق وعلى أساس مواردها تعتمد خطط الدولة ومسؤولياتها وقدرة النظام السياسي في إدارة الدولة وتحقيق مطالب المجتمع.

2 - يشير الاستنتاج الموضوعي الى أن عناصر قوة الدولة في العراق في الفترة الحالية والمستقبلية وبشكل استثنائي تعتمد على الطاقة وأمنها أكثر من أي دولة أخرى ومن أي وقت آخر، حيث بدون تأمين للطاقة لا وجود لاقتصاد قوي وبدون اقتصاد قوي لا يمكن بناء جيش قوي بقدرات تسليح وردع حقيقية وبدون اقتصاد قوي لا مجال للحديث عن استقرار اجتماعي ورواج ثقافي وتأمين للفرص الاجتماعي والتنمية ولا عبرة في البحث عن فرص للتقدم التكنولوجي وبالنتيجة لا مجال لتوقع استقرار أمني وسياسي دون تحقيق كل ما سبق عبر بوابة الاقتصاد الذي يعتمد بشكل تام على الطاقة .

3 -تم التعامل مع أمن الطاقة من قبل صنّاع القرار والمسؤولين عن صياغة مبادئ استراتيجيات الأمن الوطني العراقي بطريقة هامشية لا توحي أنه يمثّل عنصر بالغ الأهمية والأثر في تعزيز الأمن الوطني.

4 - إن الحديث عن أهمية أمن الطاقة ودورها في دعم وتعزيز الأمن الوطني العراقي ليست دعوة لإهمال باقي عناصر قوة الدولة العراقية ومعززات أمنها الوطني أو التقليل من دورها، بل هو تحليل موضوعي للدور الذي باتت تؤديه الطاقة في العراق نتيجة لتراكم أسباب معينة جعلت منها عنصر القوة الأهم، وبالتالي يجب الانتباه لدورها والعمل على جعله عنصر قوة فعّال ومعزز للأمن الوطني العراقي.

5 - ليس من الصائب أن يتم التركيز فقط على الطاقة انطلاقاً من دورها الكبير في تمويل نفقات كل مؤسسات الدولة العراقية العامة والخاصة وتعزيز الأمن الوطني، لأن هذا التوجه حتى في حال أحسن صنّاع القرار التعامل معه قد يفضي الى تكريس واستمرار ريعية الاقتصاد العراقي واعتماده التام على قطاع الطاقة ويحول دون تعزيز فرص التحول الاقتصادي نحو الاقتصاد المنتج الذي يوازن بين القطاعات

الأساسية كالصناعة والزراعة والنقل والسياحة وغيرها، ولكن النظر الى أن تحقيق أمن الطاقة يسهم بشكل كبير في دعم الأمن الوطني عبر دعم مقوماته الأساسية المختلفة وليس بديلاً عنها.

ثانياً: التوصيات.

1 -يجب أن يعي صنّاع القرار في العراق أنه لا يمكن تصور أي استراتيجية ناجحة وشاملة لتعزيز الأمن الوطني، وهي لا تضع مهمة تحقيق أمن الطاقة في قائمة أولوياتها.

2 – إعادة النظر باستراتيجيات الأمن الوطني الأساسية والتي لم تمنح أمن الطاقة مكانة في مبادئها الأساسية تتسق وأهميتها البالغة في دعم عناصر قوة الدولة والأمن الوطني أو صياغة استراتيجية جديدة تصحح الأخطاء السابقة وتمهّد لمنهج عمل جديد في هذا الإطار.

3 – إعادة النظر بالتعامل مع خطط الدولة العراقية المتعلقة بقطاع الطاقة بشكل عام، ومنها تلك المتعلقة بتطوير الانتاج عبر جولات التراخيص سيئة الصيت، والعمل على إعادة تطوير أداء شركة سومو العراقية ورفع كفاءة شركات الانتاج العراقية تمهيداً لتوليها مهمة التنقيب والتطوير والانتاج والتسويق بما يضمن تدنية الكلف وزيادة العوائد.

4 – منح مهمة التنقيب عن الغاز الطبيعي وتطوير المكتشف والاحتياطي المؤكد أولوية قصوى في استراتيجية الأمن الوطني القادمة، نظراً لدوره في دعم قطاع أمن الطاقة من جهة وفي وقف نزيف الهدر في احتياطي العراق من الدولار الناجم عن إنفاق مليارات الدولارات على شراء الكهرباء والغاز من الخارج.

5 – ضرورة الاهتمام بقطاع تكرير النفط والغاز وقطاع الصناعات البتروكيمياوية، والتي يمكن أن تضيف الى الاقتصاد العراقي مليارات الدولارات وتشغل عشرات الآلاف من الأيدي العاملة المحلية بما يضمن المساهمة في مواجهة نسب البطالة المرتفعة، وتساهم في تنويع الدخل وتكامل قطاعات الاقتصاد وتضخيم حجم القيمة المضافة في الاقتصاد العراقي، وهذه يجب أن تكون مهمة صنّاع

القرار المسؤولين عن صياغة استراتيجيات الأمن الوطني واعتبارها جزء أساس من مهامهم في الحفاظ على الأمن الوطني العراقي.

قائمة المصادر

اولا: الوثائق.

1 -دستور جمهورية العراق لعام 2005.

2 - استراتيجية الأمن القومي العراقي 2007 – 2010 (العراق أولاً

3 - استراتيجية الأمن الوطني العراقي 2016 – 2020 (نحو عراق امن ومستقر)،

4 - جمهورية العراق، استراتيجية الامن الوطني العراقي (2013-2010)، مستشارية الامن القومي، بغداد، 2014

ثانيا : المعاجم والقواميس .

1 - محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت، 1987

ثالثا : الكتب العربية والمترجمة .

1 - عبد السلام إبراهيم بغدادي، مفهوم الكيان الصهيوني للأمن القومي، دار الشؤون الثقافية، سلسلة الدراسات، العدد378، بغداد، 1985 نواف قطيش، الأمن الوطني وإدارة الأزمات، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009

2 -غالب الشابندر، نحو صياغة اسلامية لنظرية الامن القومي، مجلة حولية المنتدى، العدد الاول، المنتدى الوطني لابحاث الفكر والثقافة، النجف، 2008

3 - هايل عبد المولى طشطوش، الامن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، دار الحامد، الأردن، ٢٠١٢

4 - فاطمة احمد الشحي، القضايا الامنية الاسيوية واثرها على الدول الخليج، دار المناهل , الرياض , 2018

5 - لخميسي شيبي، الامن الدولي بين منظمة حلف شمال الاطلسي والدول الغربية الفترة مابعد الحرب الباردة 1991-2008، ط 1 , المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010

6 - فوزي حسن حسين، التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية وبرامج الأمن القومي للدول، مكتبة مدبولي، القاهرة ,2012.
7 - فراس عبد الكريم البياتي، السياسة العامة للأمن الوطني العراقي بعد عام 2005، ط1، مطبعة السيماء، بغداد، 2017،
8 - علي عبد العزيز الياسري، الأمن القومي العراقي الأبعاد الفكرية والسياسية لاستراتيجية الأمن القومي في العراق، ط1 , بغداد، 2010.
9 - محمد طه بدوي، النظرية السياسية – النظرية العامة للمعرفة السياسية، المكتب المصري الحديث، الاسكندرية، 1991م، ص 218.
10 - بشير الوندي، جهاز المخابرات العراقي , مطبعة الدار العلمية , بغداد , 1998.
11 - علي فارس حميد الحشد الشعبي ومقاربات الامن الوطني العراقي، دراسة في الدور والصياغات الأمنية، في مجموعة باحثين الحشد الشعبي الرهان الاخير، ط1، مركزبلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، بغداد، 2015 .
12 - خضر عباس عطوان، نحو استراتيجية وطنية لبناء الدولة العراقية، في استراتيجية بناء الدولة العراقية بعد الانسحاب الأمريكي، المؤتمر السنوي الاول لقسم الدراسات السياسية، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2011.
13 - علي فارس حميد، التخطيط الاستراتيجي للأمن القومي العراقي: دراسة في التخطيط الاستراتيجي العراقي بعد عام 2003، مركز رؤيا للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2012
14 - معين حداد، الجيوبولتيكية: قضايا الهوية والانتماء، ط2، شركة المطبوعات لتوزيع والنشر، بيروت، 2013
15 - صلاح حميد الجنابي، سعدي علي غالب، جغرافية العراق الإقليمية، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1992،
16 - عبد علي كاظم المعموري، انهيار الإمبراطورية الأمريكية ودور المقاومة العراقية، مطبعة الساقي، مركز العراق لدراسات، 2010،

بغداد.
17 - عماد عبد اللطيف سالم، الدور الاقتصادي للدولة في العراق اشكاليات ومحددات التأسيس في المرحلة الانتقالية (2003-2011م) مؤتمر بيت الحكمة السنوي، بناء الدولة، 18-19 كانون الثاني-2012، بغداد،
18 - اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الاصول والنظريات، ط5، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1987.
19 - خديجة عرفة محمد، امن الطاقة واثاره الاستراتيجية، جامعة الملك نايف للعلوم الامنية، الرياض، 2014.
20 - كاميلا برونسكي، الطاقة والامن: الابعاد الاقليمية والعالمية، من كتاب التسلح ونزع السلاح والامن الدولي: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.
21 - صبحي احمد الدليمي، جغرافية الطاقة، دار امجد ، الاردن ، 2018.
22 - وسام حسين العيثاوي , التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام 2003 , المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية , برلين , 2018>
23 - سعدي الابراهيمي , عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003 , دار الكتب العلمية , بغداد , 2018 .
24 - روبن ميلز ومريم سلطان , تزويد العراق بالطاقة التحديات التي تواجه قطاع الكهرباء بالعراق , مركز البيان للدراسات والتخطيط ,بغداد , 2020

رابعا : الرسائل والاطاريح الجامعية .

1 - خديجة عرفة محمد، امن الطاقة والسياسة الخارجية: دراسة تطبيقية لسياسات بعض الدول المصدرة والمستوردة للطاقة، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية -جامعة القاهرة، ، القاهرة , 2012
2 - نغم عبد الحسين محمد، المحددات الموضوعية لاستثمار غاز

الطبيعي في العراق رؤية مستقبلية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد، ٢٠١٩،
3 - سعد عبيد السعيدي , اثر المصلحة الاقتصادية في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي , رسالة ماجستير , كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين , 2002
4 - عباس عبد الجبار عيدان، التنمية الاقتصادية ودورها في تحقيق الامن الوطني العراقي بعد عام 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدفاع الوطني بغداد ، 2016،
خامسا : الدوريات .
1 - مازن إسماعيل الرمضاني، الأمنو القومي العربي والصراع الدولي، مجلة العلوم القانونية والسياسية , كلية القانون والسياسة جامعة بغداد , العدد 17 بغداد، 1981،
2 - يوسف عناد زامل، عامر عبد رسن، الامن الوطني ماهيته، ابعاده، مقوماته، مهدداته، واثره على التماسك الاجتماعي في المجتمع العراقي، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، السنة الثانية، العدد الرابع، جامعة واسط، 2010.
3 - لبنى خميس مهدي الربيعي، البعد العسكري للامن الوطني العراقي بعد الانسحاب الامريكي، مجلة روية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد 2، , 2009، مركز رؤيا للبحوث والدراسات الاستراتيجية , بغداد ,
4 - احمد عدنان كاظم، تأثير صراع الارادات السياسية في التجربة الديمقراطية العراقية بعد عام 2003، مجلة دراسات دولية العدد (53) ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ,جامعة بغداد، 2011
5 - عبد الجبار احمد، الانتخابات والتحول الديمقراطي في العراق، مجلة العلوم السياسية العدد (32) ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2006
6 -علي اغوان، قصة جهاز مكافحة الارهاب في العراق، مجلة اغتراب، العدد الخامس، مركز بـلادي للدراسات والابحاث

الاستراتيجية، بغداد ,اذار 2018
7 -رعد الحمداني، معضلة الأمن الوطني العراقي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٧١ , , مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ,٢٠١٠
8 -عباس فاضل محمود، دور منظمات المجتمع المدني لتعزيز البناء الديمقراطي في العراق، مجلة الأستاذ، العدد 203، كلية التربية ابن رشد، بغداد، 2012
9- محمد نجم الدين النقشبندي، مفاهيم حديثة لتدريب الجيش العراقي، مجلة دراسات عراقية، العدد 7، بغداد ,2007،
10 -نغم نذير شكر، انتخابات 2010 وانعكاساتها على مستقبل الواقع السياسي في العراق، مجلة دراسات سياسية _ بيت الحكمة، عدد16، بغداد
11 - عبد العظيم عبد الحافظ , البيئة السياسية الديمقراطية والامن الوطني , مجلة قضايا سياسية , العدد 28 , كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين , 2012، 2010.
12 -أعياد عبد الرضا، النظريات الجيوبوليتيكية الحديثة وتأثيراتها على الشرق الأوسط، مجلة البحوث الجغرافية، العدد (21)، جامعة الكوفة، 2015 .
13 -جنان سليم , السياسة التجارية العراقية بعد عام 2003 الاداء ومتطلبات الاقتصاد , مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية , العدد 52 , كلية الادارة والاقتصاد – جامعة القادسية , العراق , 2020
14 -تغريد داوود سلمان , اثر الايرادات النفطية في تنمية الاقتصاد العراقي , مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية , العدد 4 , جامعة بابل , العراق , 2019 ,
15 -ك روبن ميلز , طرق محفوفة بالمخاطر عبور الطاقة بالشرق الاوسط , مركز بروكنجز . العدد 17 , الدوحة , 2020 .
16 -شيماء معروف , اشكالية العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان , مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية , العدد 92 , الجامعة المستنصرية , 3013

17 -اياد رشيد , الحكومة التركية وتطورات القضية السورية , مجلة دراسات اقليمية , العدد 43 , عمان , 2020

18 -منعم العمار , العلاقات العراقية مع دول الجوار الجغرافي (تركيا وايران) دراسة في اشكالية الاحتلال المزمنة , مجلة قضايا سياسية , العدد 29 ,كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين , 2015

19 -نزار كاظم صباح الخيكاني، إمكانات استثمار الغاز الطبيعي في العراق: دراسة استشرافية لآفاقه المستقبلية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (٢٩)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، ٢٠١٧،

20 -عبد الرحمن نجم المشهداني ، جولات التراخيص الأولى وأثرها على الاقتصاد العراقي، مجلة أبحاث عراقية، العدد (٢)، ٢٠١١،

21 - خضر عباس عطوان وشيماء معروف فرحان، الحكم الصالح والتنمية البشرية: رؤية لادارة برنامج الحكم الصالح في العراق , مجلة قضايا سياسية , العدد 38 , كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين . 2017 .

سادسا : الصحف

1 -الوقائع العراقية، العدد 2213 لسنة 1972

2 - الوقائع العراقية، العدد (3983)، 6/ 1/ 2004،.

3 - عبد الاله بلقزير، الامن الاجتماعي والامن الاقتصادي، قضايا ومناقشات، التجدد العربي صحيفة الكترونية يوم الاحد 2007/12/2

سابعا: الانترنت .

1- هاني عاشور: مؤسسات الجيش والامن العراقية الجديدة، مقال منشور، المكتبة الالكترونية، تاريخ الزيارة 2020/6/3 على الرابط /net.aljazeera.www//:https

2 -وكالة الـوزارة لشؤون الأمن الاتحادي موقع وزارة الداخلية العراقية على الـرابـط: .index/iq.gov.moi.www//:http =pid&page=op&Pages=name?php

3 - الوقائع العراقية , قانون تقاعد قوى الامن الداخلي رقم 18 لعام

2011 , العدد 4203 , وكذلك صفحة الشرطة الاتحادية موقع وزارة الداخلية العراقية على الرابط: http://www.iraqfpi.com/pages/aboutus.aspx

4 -حسين علاوي، نظرية الامن الوطني العراقي الجديدة: من امن السلطة الى امن الانسان، جهاز الامن الوطني، على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الموقع: http://www.nss.gov.iq/index.php?option=com_content&view

5 -مؤيد الطرفي : العراق عازم على تطوير منظومته العسكرية , https://www.independentarabia.com/node/292636

المصادر باللغة الاجنبية .

1- Harold Lasswe and Kaplan, American national Security, in J. F Richard and St. r. Sturm, American Defense Policy,vol 10, the Hopkins Univeristy Press, 1984,

2 -Robert Mac Nainora, The Essence of Security, (New York: Haspen and Row, 1968),

3 - Elke krahman, private security companies and the state monopoly on violence: A case of Norm change, the peace Resarch, No. (88), germany, 2009.

4 - World energy Outlook (2020) International Energy Agency secure Sustainable Together (Arabic translation. www.iea .org .

5 - OPEC : Organization the Petroleum Exporting Countries , Annual Statistical Bulletin,2020.,

6 - World energy Outlook (2015) International Energy Agency secure Sustainable Together (Arabic translation. www.iea .org.